قراءة في العلاقات (العراقية الخليجية) – التركية
والدور التركي في ازمة احتلال العراق للكويت ١٩٩٠– ١٩٩١

أ.م.د رافد احمد محمد امين *
كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت
Email: Farh5568@yahoo.com

امتدت العلاقات العربية التركية عموما والعراقية التركية خصوصا لفترة طويلة من الزمن ، وشهدت تلك العلاقات في اوقات كثيرة حالة الاستقرار النسبي ، وكذلك شهدت بعض حالات التوتر ، وعلى طول تلك الفترات المتعاقبة كان عامل تحقيق المصلحة التركية من تلك العلاقات هو العامل الاهم .

وتجلى ذلك الموقف التركي مؤخرا اثناء الاحتلال العراقي للكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١) ، وانطلق الموقف التركي في تلك الازمة من عدة معايير كان في مقدمتها ، ان تركيا دولة مجاورة للمنطقة العربية والعراق ، مما يجعلها تتأثر مباشرة بتطور الاوضاع في المنطقة العربية ، وكان ذلك واضحا في حرب تحرير الكويت ، ومن ناحية اخرى فأن تركيا تعد جناحا جنوبيا لحلف الناتو ، ومن ثم فلا بد ان يترك الموقف الغربي من الازمة تأثيرا واضحا في الموقف التركي ، وهذا ينطبق على الموقف العربي كذلك .

لذا حاولت تركيا في سياستها غير الواضحة في تلك الازمة ان لا تتأثر سلبا بالغزو العراقي للكويت وخاصة عندما اعلن عن المقاطعة الاقتصادية للعراق ، وكانت تركيا مجبرة بتنفيذ قرارات المجلس الامني المتعلقة بالحصار الاقتصادي على العراق لاجباره على الانسحاب من الكويت ، وهكذا استمرت ساسية تركيا تجاه العراق في تلك الازمة بالمراوغة وعدم الوضوح لتحقيق اكبر منفعة اقتصادية وسياسية سواء من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي واسرائيل او من المجموعة العربية ،وهذا ما قدمه الباحث لفهم تلك العلاقات ، وكذلك الدور التركي في ازمة احتلال العراق للكويت ، ومن ثم اخراجه منها بالقوة.

---

* رافد احمد محمد امين – تدريسي في كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت – تاريخ سياسي .

Abstract

Read in Turkish-Iraqi – Arabian Gulf states relationships
Turkey's role in the crisis, Iraq's occupation of Kuwait 1990- 1991

The Arabic – Turkish relationships generally, the Iraqi – Turkish relationships particularly had been extended for a long period of time, this relationships had witnessed in many time a case of relative stability with some tense situations in other times and along those successive periods achieving Turkish interests was the most important factor.

The Turkish role was best demonstrated during the Iraqi occupation of Kuwait (1990 – 1991) through several factors, the most important one was that turkey is a neighboring country of the Arab region and Iraq making it directly affected by the evolution of situations in the Arab region which was evident in the war to liberate Kuwait. On the other hand turkey considered to be a strong south base for (NATO) , so that the western opinion must leave a clear impact on the Turkish role and this applies to the Arab position, as well so turkey had tried through her unclear position towards that crisis not to be adversely affected by the Iraqi invasion of Kuwait especially when the economic boycott of Iraq was announced , and turkey was obliged to implement the security council decisions concerning the economic blockade on Iraq to force him to withdraw from Kuwait and so the Turkish policy towards Iraq at that crisis had continued with prevarication and lack of clarity to achieve greater economic and political benefit either from the united states, the European Union and, Israel or from the Arabic Group. And this is what was presented by the researcher to understand those relationships as well as the Turkish role in the crisis of Iraqi occupation of Kuwait and then take it out from it by force .

- Rafid Ahmed. M.Amin - Teaching at the Faculty of Political Science - University of Tikrit - political history.
  Email: Farh5568@yahoo.com z

المقدمة:

فجر الاحتلال العراقي للكويت في اب ١٩٩٠م أزمة سياسية كبيرة، وما نتج عنه من تداعيات على المستويين الاقليمي والدولي أنتجت اثار كبيرة في واقع ومستقبل العديد من القضايا العربية والاقليمية ، ومثل نقطة فاصلة لبداية عملية مراجعة شاملة تتضمن بروز العديد من الصياغات السياسية الجديدة، فعلى الصعيد العربي بدا الاحتلال مفصلا بين صيغتين متباينتين للنظام العربي والاقليمي ، وان معادلة جديدة للتفاعلات العربية قد برزت للتكوين بعد الهدم الهائل الذي احدثه في طبيعة وآليات التضامن العربي ، لان ذلك التضامن العربي هو بالاساس كان في صورة ضعيفة قبل الاحتلال واخذ صورة اضعف بعده ،فالموقف التضامني العربي قد انقسم على نفسه وظهرت الدول العربية بين (مع وضد) أتجاه الاحتلال.

كشف الاحتلال كذلك حقائق على الساحة العربية والاقليمية تماثلت في عدم وجود اتفاق عام بين الاطراف العربية من جهة والاقليمية من جهة أخرى حول الحد الادنى من مبادئ التعايش السلمي الاقليمي، ومن اهم مظاهر عدم الاتفاق هو الانقسام العربي وبكافة المستويات ، وعدم الاتفاق العربي الاقليمي كذلك حول الاساس الذي تبدأ منه عمليات التفاعل والتعاون العربي والاقليمي الذي يفترض له أن يرتكز على وحدات دولية ذات سيادة.

تمثل تركيا واحدة من اهم دول الجوار الجغرافي للعراق والوطن العربي،والتي كان لها تناقضات تاريخية في المنطقة العربية، وهذه التناقضات وان لم تبرز بوضوح على المشهد السياسي التركي-العربي على شكل صراع واضح، الا انها ما زالت تمثل الاساس لاحتمالية ان يطرح هذا الصراع لاسباب عديدة،منها:زيادة اهمية تركيا للدول الغربية والولايات المتحدة خاصة بعد سقوط حليفهم القوي شاه ايران عام ١٩٧٩،وكذلك ظهور الحاجة الملحة لتركيا كبديل عسكري اقليمي الى جانب القاعدة الاسرائيلية وكذلك المشاكل المتواصلة حول المياة والاقليات القومية العراقية (الاكراد والتركمان) أضافة لاشكالات تصدير النفط المتواصلة عبر تركيا.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن دراسة العلاقات العربية التركية والدور الذي لعبته تركيا في تفاصيل الغزو العراقي للكويت،وهذا الدور يستند الى ركائز عديدة منها ، دور تركيا في محور التفاعلات العربية وعلى الامكانيات القوية في الدور الاقليمي في المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي،وسنحاول في هذه الدراسة فهم ذلك الموقف التركي في ازمة احتلال العراق للكويت وفق المباحث التالية:

المبحث الاول : العلاقات التاريخية التركية (العربية – العراقية) قبل عام ١٩٩٠.

المبحث الثاني : الموقف التركي من احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ وتطورالعلاقات التركية العراقية – العربية–التركية.

المبحث الثالث : الموقف التركي من حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وسنوات عقد التسعينات ، ثم الخاتمة وقائمة المصادر.

المبحث الاول

اولا : العلاقات التاريخية التركية(العربية – العراقية) قبل عام ١٩٩٠

يرتبط العرب والاتراك بروابط تاريخية وجغرافية وثقافية ودينية قوية،وان تلك العلاقات لم تكن حديثة أذ تؤكد الدراسات التاريخية ان العرب والاتراك يشتركون ضمن الحضارةالاسلامية والانسانية في عدة مظاهر،ومن المنطقي ان تكون تلك الصلة القوية تحتوي على احداث نابضة بالحياة وقائمة على تحقيق المصالح وحدوث مشاكل وخلافات،وسنحاول دراسة تلك العلاقات التركية– العراقية والعربية من خلال القراءة التاريخية للاحدث وفق المحاور التالية:

اولا : العلاقات التركية – العراقية :-

تميزت العلاقات التركية – العراقية بالقدم ، وبنيت على أساس الدين الاسلامي والمصالح المشتركة والجيرة، وهي قديمة منذ دخول السلطان سليمان القانوني بغداد في عام ١٥٣٤م للقضاء على الوجود الصفوي، وبقي العراق تحت سيطرتهم حتى دخول بريطانيا بغداد عام ١٩١٧، وبعد أنتصار الحلفاء على دول المحور ومعهم تركيا، فقد تم اعطائها – تركيا – الاستقلال، وحاولت الدول الغربية تقسيم تركيا وأعطاء الاكراد والارمن فيها الاستقلال الكامل، وكان الشعور العام في تركيا يحًمل العرب مسؤولية خسارة الدولة العثمانية الحرب، وفي المقابل لم تكن نظرة العرب نحو الاتراك ايجابية[١].

عقدت بين تركيا والحلفاء في ٢٤/ تموز / عام ١٩٢٣م معاهدة لوزان وتم ابقاء تركيا في حدودها الجديدة بعد أنفصال الاقطار العربية عنها، وحققت تلك المعاهدة السلام لتركيا كأمر واقع ، الا أنها اهملت جانبين مهمين، اولهما: ان تركيا لا تستطيع ان تتضامن مع بريطانيا تحت عبء الاستياء العاطفي تجاه لندن،وثانيهما: تركت المعاهدة عدة مسائل دون ان تجد لها حلول، وهي مشكلة الموصل ومسألة الحدود مع سوريا ومشكلة الاسكندرونة ومشكلة المضايق المائية ومسألة السيادة عليها [٢].

تم عقد معاهدة حسن الجوار بين العراق وتركيا وصادق عليها المجلس الوطني التركي في ٧ حزيران ١٩٢٦، بعد حصول بعض بؤر الاحتكاك بين العرب وتركيا عندما طالبت تركيا بضم ولاية الموصل العراقية ولكنها فشلت في ذلك [٣].

قام الملك فيصل الاول في ١٤ تموز ١٩٣١ بزيارة تركيا بدعوة من الرئيس التركي مصطفى كمال اتاتورك ، كما قام رئيس الوزراء العراقي نوري باشاالسعيد في كانون اول ١٩٣١ بزيارة لتركيا وقع خلالها عدة معاهدات ، وقد احدثت هاتان الزيارتان تقارب بين العراق وتركيا ، واصبحت بذلك العلاقة جيدة ، وبعدها تكررت الزيارات المتبادلة بين مسؤلي الدولتين، وجاءت تلك الزيارة بعد التزمت التركي تجاه العرب، اذ صدر قانون العقوبات التركي وفي مادته (٥٢٦) لعام ١٩٢٦حيث منع صدور اي كتاب باللغة العربية واستمرت تركيا بالعمل بهذه المادة وحتى جاء عام ١٩٣١ حيث منع الاذان

وخطبة الجمعة باللغة العربية ، وادرك نوري باشا اهمية تلك الزيارة وتوقيتها وتم توقيع المعاهدات تلك لتنظم العلاقات بين الدولتين ومنها[٤]:

١- معاهدة تسليم المجرمين في ٩ كانون الثاني ١٩٣٢.

٢- معاهدة الاقامة بين العراق وتركيا في ٩ كانون الثاني ١٩٣٢.

ثم تطورت العلاقات السياسية بينهما نحو ستراتيجية اقليمية ، اذ انظم العراق في ٨ مايو ١٩٣٧ الى معاهدة عدم الاعتداء بين العراق وتركيا وافغانستان وايران والتي اطلق عليها (ميثاق سعد آباد) والتي يتعهد فيها اطرافها بالامتناع المطلق عن اي تدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض ، ومراعاة حرمة الحدود المشتركة ، والتشاور فيما يخص كل الاختلافات التي لها صفة دولية ، ولها علاقة بمصالحها المشتركة ، كما تعهدوا بان لا يعمد احد الاطراف في اية حالة من الحالات منفردا او بالاشتراك مع دولة اخرى الى اي اعتداء موجه الى اي احد منهم واللجوء الى حل الخلافات التي تنشب بينهم بالطرق السلمية[٥].

كان لتركيا دور واضح في التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ بسبب استمرار العلاقات الجيدة بينهما ، اذ اعلنت استعدادها للوساطة بشان تداعيات حركة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الاربعة وما انتجت من اشكالات مع بريطانيا ، وعقد مجلس الوزارء العراقي اجتماعا في ٥ مايس ١٩٤١ للنظر في امر الوساطة التركية ، وقبلت الوساطة وتم ايفاد وزير الدفاع العراقي ناجي شوكت الى تركيا ، واقر مجلس الوزراء العراقي الشروط التي تم اعتمادها اساسا للتفاوض مع بريطانيا بتوسط تركيا وكانت الشوط هي [٦].

١- عودة القوات العراقية المحتشدة في اطراف الحبانية الى مواقعها الاصلية .

٢- اعتراف بريطانيا بحكومة رشيد عالي الكيلاني .

٣- تحرك القوات المرابطة في البصرة الى المواقع المقررة لها دون تأخير .

٤- موافقة الحكومة العراقية على زيادة القوات البريطانية في القواعد العسكرية المسموح بها وفقا لبنود المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ .

زار الوصي على عرش العراق الامير عبد الاله تركيا في ١٠/ ايلول /١٩٤٥ من اجل توطيد العلاقات بين البلدين، وعلى أثر تلك الزيارة ونتيجة لها وفي اذار ١٩٤٦ توصل نوري السعيد في مفاوضات مع الجانب التركي الى توقيع وثائق عديدة مهمة منها[٧]:

١- معاهدة صداقة وحسن جوار وتضمنت عدد من البروتوكولات المرفقة مع المعاهدة حول (تنظيم المياه ، امور الامن ، امور التعليم ، المواصلات والاتصالات ، الامور الاقتصادية ، الشأن الحدودي).

٢- اتفاقية التعاون المدني والقضائي والتجاري والجزائي .

٣- اتفاقية تسليم المجرمين.

أستمرت العلاقات العراقية التركية في حالة من الاستقرار والتفاعل ولعبت تركيا دورا سياسيا اقليميا كبيرا وشاركت في خطوات انشاء حلف بغداد الاول وبمشاركة باكستان، وفي ١٢ / آذار / ١٩٥٤ حين زار الملك فيصل الثاني باكستان لدراسة اشراك العراق في الحلف فعليا، واستمرت اللقاءات والمشاورات حول الموضوع ، وفي كانون الثاني ١٩٥٥ زار عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا العراق للتشاور حول نفس الموضوع ، وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ تم توقيع معاهدة حلف بغداد والتي تنص على: (تتمتع كل الاطراف المتعاقدة من اجل تحقيق الامن ضمن ميثاق الامم المتحدة ومنع كل طرف عن التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الاخر وتسوية المنازعات بالطرق السلمية)[٨].

استمرت العلاقات العراقية التركية على وتيرة واحدة متمثلة بالتوافق السياسي وحسن الجوار والتعاون حتى حدوث ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعندها بدأ حلف بغداد بالانهيار وانسحب العراق منه رسميا في عام ١٩٥٩ ، وكان موقف تركيا من ثورة عام ١٩٥٨ في العراق متحفظا ووجهت قواتها العسكرية نحو الحدود العراقية ، وقامت الولايات المتحدة من جهتها بانزال قوات المارينز في لبنان الموافق١٥ تموز ١٩٥٨ للمحافظة على حكم كميل شمعون في لبنان ، والوقوف بوجه جمال عبد الناصر واليساريين من القيام بأي حركة اخرى في المنطقة ، الا ان الاتحاد السوفيتي آنذاك كان قد حذر تركيا من القيام بأي اعتداء على العراق[٩].

وجاء اول رد فعل رسمي تركي تجاه التطورات السياسية في العراق من وزير خارجيتها فطين رشدي في المؤتمر الصحفي الذي عقده بأنقرة في آب ١٩٥٨ وقال فيه : (بالنسبة لنا لا يمكن بحث موضوع حكومة العراق الجديدة .... وان تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق)[١٠].

أثرت تلك التصريحات سلبا وبدأ الفتور في العلاقات بين العراق وتركيا منذ ثورة ١٩٥٨ ، والذي لم ينته بخروج العراق من حلف بغداد عام ١٩٥٩ ، أذ برزت هنالك قضايا معلقة بين العراق وتركيا بعد عام ١٩٥٨ والتي تؤثر على علاقتهما سلبا وهي المشلكة الكردية وتوزيع المياه في دجلة والفرات والتجارة والنفط والغاز لم يتم الانتهاء منها[١١].

قام عبد الكريم قاسم في آذار ١٩٥٩ بالموافقة لمصطفى البرازاني ومجموعة من الكرد بالعودة الى العراق ، واعطائهم بعض الحقوق مع تحريضه اكراد سوريا للمطالبة بالاستقلال ، وبالمقابل فان تركيا أضافة بعضا من قواتها العسكرية على الحدود العراقية لمنع المتسللين الاكراد العراقيين الذين ثاروا في شمال العراق وقدموا مطالب جديدة للحكومة العراقية الجديدة ، ذلك دفع حكومة عبدالكريم قاسم لارسال قوات عسكرية لقتال (المتمردين) من جماعة البارزاني[١٢].

في عام ١٩٦٤ قام العراق بحكومته الجديدة بعد مقتل عبدالكريم قاسم والحكومة التركية بتسوية النزاعات والمشاكل الناجمة عن مطاردة المتمردين الاكراد ، وقام العراق بتعويض القرى التركية التي تضررت بقصف الطائرات العراقية للمتمردين ، وهكذا استمرت العلاقات العراقية التركية على هذا المنوال تؤشر تطورات جديدة يختلط فيها الجانب السلبي بالايجابي في علاقات الجوار والعلاقات

الاقتصادية ومشاكل التمرد الكردي والمياه لغاية تسلم حزب البعث السلطة في ١٧-٣٠ تموز ١٩٦٨ [١٣].

استمر تمرد الاكراد وضغطهم على الحكومة العراقية للحصول على حقوقهم واستقلالهم وهي المشكلة الاعقد في كلا الدولتين، الى ان حصل الاكراد العراقيون على (الحكم الذاتي) في ١١ آذار ١٩٧٠ والذي استفز الاكراد في تركيا وقد يتأثرون بذلك ويطالبون بالحكم الذاتي كذلك، ومنذ عام ١٩٧١ قامت تركيا بأغلاق حدودها مع العراق لمنع دخول رجال الاكراد المتمردين وعدم السماح لهم بالاتصال مع اكراد تركيا ، واستمرت الخلافات بين الاكراد والحكومة العراقية مما اضطر العراق في عام ١٩٧٥ لشن حملة عسكرية ضد المتمردين الاكراد ، وقد رفضت الحكومة التركية آنذاك تقديم اي مساعدة او عون للمتمردين الاكراد في شمال العراق[١٤].

ان القضية الكردية وتفاعلاتها السياسية كان لها تاثير مباشر قوي على رسم العلاقات العراقية – التركية طيلة فترة السبعينات واستمرت العلاقات العراقية – التركية قائمة على حسن الجوار والتعاون الامني والاقتصادي ، ولمشكلة تقسيم المياه بين العراق وتركيا دور بارز في رسم شكل العلاقة بين العراق وتركيا.

وفق القواعد الدولية فان لتركيا الحق في استغلال مياه نهر الفرات ولكن دون المساس بحق العراق في استغلال حصته من تلك المياه ، وعليه فان تركيا قد اعترفت بموجب معاهدة ٢٦ آذار ١٩٦٦ الموقعة بين البلدين بحق العراق في ارسال لجنة من الخبراء لدراسة امكانية اقامة سدود في تركيا تكون فائدتها المباشرة للعراق والذي يتحمل نفقات تلك اللجنة[١٥].

وجدت العديد من الاتفاقات والمعاهدات التي تضمن حقوق العراق من استغلال مياه الفرات ، ولكن بالرغم من الالتزامات التي تفرضها تلك الاتفاقات سواء كانت منها دولية او المعقودة بين العراق وتركيا ، فقد تجاهلت تركيا وسوريا حقوق العراق في مياهه[١٦].

وتم عقد لقاء ثنائي بين وفد عراقي وسوري في ٢٨ آيار واستمر الى ٢ حزيران ١٩٦٦ بهدف تقريب وجهات النظر للدخول في مفاوضات مع تركيا ، وتقدم الوفد العراقي بمقترح حول اقرار الحقوق المكتسبة لكميات المياه المستعلمة آنذاك في حوض الفرات في كل من العراق وسوريا مع اخذ استعمالات وحاجة تركيا للمياه بنظر الاعتبار ، واصر الوفد السوري على ادخال دراسة مياه نهر دجلة ، الا ان الوفد العراقي رفض لان المفاوضات تخص نهر الفرات كمبدأ ، وفشل ذلك الاجتماع بسبب التعنت السوري [١٧].

استأنفت المفاوضات حول نهر الفرات وحقوق العراق مرة اخرى في تموز ١٩٦٨، وبسبب حاجة العراق للمياه عقد لقاء ثنائي بين وفدين عراقي وتركي ، وظهر تشدد الوفد التركي وعدم السماح للوفد العراقي بطرح موضوع حقوقه المكتسبة من مياه نهر الفرات ، واكد الوفد التركي في المفاوضات على ضم نهر دجلة في جدول المفاوضات، ورفض الوفد العراقي هذه المحاولة[١٨].

استمرت المفاوضات العراقية التركية متأرجحة ومتفاوتة زمنيا وغير مجدية، وستأنفت من جديد، ففي حزيران ١٩٧١جرى لقاء بين وفد عراقي فني ووفد فني من الجانب التركي كذلك ، واكد العراق على ضرورة مراعاة حقوقه وضرورة بدء تركيا باخلاء خزان (كيبان) التركي ، ولكن الوفد التركي كان متشددا في المفاوضات ورفض مناقشة اخلاء خزان كيبان[١٩].

استمرت مشكلة المياه هي الابرز في العلاقات العراقية التركية،ففي آذار عام ١٩٧٢ استقبل العراق وفدا تركيا في محاولة لحسم موضوع وتقاسم المياه وبالشكل التالي:

١٣ مليار متر مكعب سنويا للعراق وله من الفائض ٤٢% ، و٤ مليار متر مكعب سنويا لسوريا ولها من الفائض ٥٨% ، ولكن سوريا نقضت الاتفاق فيما تمسك العراق بحقوقه كشريك في مياه نهر الفرات ، وطالبت سوريا من العراق قبول محكمين من الخبراء السوفيت ، ووافق وزير خارجية العراق على ذلك[٢٠].

في مطلع عام ١٩٧٤ تم افتتاح خزان (كيبان) ، فكان لابد للعراق من القيام بنشاطات سياسية سريعة لتخفيف الاضرار عليه ، وأستعان بالجامعة العربية والمملكة العربية السعودية للتوصل حول حل للموضوع، ولكن الجهود قد فشلت وكان العراق هو المتضرر الاول جراء ذلك ، وبدأ سعي العراق بعقد معاهدة جديدة بينه وبين تركيا حول الموضوع في محاولة لابعاد الضرر التركي المتواصل[٢١]، وهكذا بدا واضحا بأن العلاقات العراقية التركية كانت تتمحور في الغالب حول اشكالات موضوع المياه.

استمر العراق دوبلماسيا لاحتواء الاستهداف التركي،ففي آيار ١٩٧٤ جرت مفاوضات ثلاثية بين العراق وتركيا وسوريا بشأن خزان (كيبان) ، وكان موقف تركيا من المفاوضات متشددا اذ اعلن الوفد التركي : (املاء خزان كيبان من حق تركيا وتتصرف كما تشاء دون ضرورة موافقة اي جهة كانت) ، واعلن الوفد كذلك التمسك بحقوق الشعب التركي بالدرجة الاولى انطلاقا من مبدأ سيادة تركيا على مصادرها الطبيعية[٢٢].

استمر الوضع بين العراق وتركيا في مد وجزر في لقاءات عديدة دون الوصول الى حل يرضي وينصف الجانب العراقي ، واستمرت الضغوط السياسية العراقية مما دفع تركيا بالاخذ بمطالبة العراق بحصته من المياه وفقا للقانون الدولي الذي يحكم الدول المتشاطئة ، فقد شكلت تركيا لجنة مشتركة في حزيران عام ١٩٨٠ تضم خبراء من (العراق ، تركيا ، سوريا) لبحث القضايا المتعلقة بمياه نهر الفرات ، واكد الجانب التركي بأسلوب دوبلماسي اهمية تجنب كل الاطراف من نشوب نزاعات معقدة حول توزيع المياه[٢٣].

وفي كانون الاول ١٩٨٠ اجتمعت اللجنة العراقية – التركية في انقرة بخصوص المياه الاقليمية وتوصلت الى ما يلي [٢٤]:

١- التعاون في مجال مراقبة التلوث في المياه المشتركة في المنطقة.

٢- دعوة لجنة فنية مشتركة في فترة شهرين من تاريخ اجتماع اللجنة المشتركة لدراسة القضايا المعلقة بالمياه الاقليمية (وخصوصا نهر دجلة والفرات).

استمرت اللقاءات العراقية – التركية بخصوص ازمة المياه وجوانب اخرى من العلاقات العراقية التركية ووضعت برنامجا لثلاث دورات مشتركة للاعوام (١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢) على ان يناقش في هذه الدورات مختلف جوانب العلاقات التي تربط بين البلدين واستعراض المشاكل والحلول الملائمة لها في محاولة من العراق لاحتواء التعنت التركي[٢٥].

وفي كانون الاول ١٩٨٠ وقع العراق وتركيا اتفاقا لتطوير التسهيلات النفطية في تركيا بموجب بروتوكول للتعاون الاقتصادي وقع في انقرة وتم بموجبه زيادة القدرة الاستعابية لخط انانيب النفط الممتد من كركوك الى ساحل البحر المتوسط من ٣٥ مليون طن الى ما بين (٤٥ – ٥٠) مليون طن سنويا ، واتفق الطرفان كذلك لبناء مصفاة تكرير المنتجات النفطية المخصصة للتصدير واقامة مصنع للبتروكيمياويات في تركيا ، وكذلك استخدام النفط العراقي الثقيل في انتاج الطاقة الكهربائية[٢٦].

وهكذا تبدو سياسة العراق الاقتصادية مع تركيا انما تاتي من فهم العراق لمحاولات تركيا المستمرة في الاستفزاز والضغط لتحقيق اعلى نسب من الفائدة وبكافة المجالات المتوفرة او المصطنعة.

استمرت العلاقات العراقية التركية بعد هذا البروتوكول تسير بشكل جيد تتخلها بعض التشنجات بسبب اثارة تركيا لمشاكل المياه والاكراد الا ان السمة العامة لتلك العلاقات كانت اقرب ما تكون الى حالة الاستقرار ، وما يؤكد ذلك تصريح السفير التركي (نورفيرنوريش) في الكويت في ١٩٨٣/١١/٢٨ حين قال :(ان بلاده لا تعتزم حجب مياه نهر الفرات عن جيرانها العرب عبر بناءها سد اتاتورك ، وان تركيا تحتفظ بعلاقات اخوة وصداقة حميمة مع الدول العربية المجاورة ، وليس في نية تركيا ان تمارس اية ضغوط او دعاوى ذات طبيعية أستفزازية توسعية)[٢٧].

تميزت العلاقات العراقية التركية ولغاية عقد الثمانينات بالشد والجذب وتصرفت تركيا من ادراكها لموقعها الستراتيجي والجغرافي، وبدا ان تركيا تنتهج سياسات عديدة لتحقيق مصالحها ولم نلاحظ وصول العلاقات العراقية التركية بكل اشكالتها لحد النزاع المسلح بين البلدين، لان المشاكل بينهما يمكن السيطرة عليها بالمفاوضات وايجاد الحلول المناسبة لها وتوظيف الدعم العراقي الاقتصادي المتواصل لتركيا في محاولة لاحتوائها سياسيا، وابرز ما ظهر من مشاكل في العلاقات بين العراق وتركيا لم يتجاوز مسالة المياه ومشكلة الاكراد وموضوع النفط والجانب التجاري والاقتصادي والتي استمرت وستستمر لسنين قادمة تحركها التطورات الدولية والمصالح المتبادلة.

ثانيا : العلاقات التركية – العربية

سيتم تناول العلاقات العربية التركية في حقبتي الستينيات والسبعينات وكذلك عقد الثمانينات وهي الاقرب لعنوان بحثنا، فقد شهدت العلاقات العربية التركية تحسنا ملحوظا وعلى كافة المستويات بالرغم من وجود اسباب تتحكم بتلك العلاقة وهي التحالفات الدولية والاقليمية المتناقضة لكل من تركيا

والعرب مع الولايات المتحدة خصوصا والغرب عموما من جهة وروسيا من جهة اخرى ، وسيتم تناول هذا من خلال العلاقات العربية التركية بشكلها العام .

في عام ١٩٦٠ سقطت حكومة (عدنان مندريس) في تركيا وتم اعدامه ، وبذلك انتهت سياسة تركيا القلقة في الشرق الاوسط ، بالرغم من امتيازها فيما بعد بالحذر والضعف ، وحاولت انقرة الابتعاد عن سياسة حلفائها في حلف الشمال الاطلسي[٢٨].

وفي عام ١٩٦٤ حدث تحول في السياسة التركية ، اذ قررت البقاء والعمل في حلف شمال الاطلسي ، مع توجه قوي نحو اوربا من اجل التكامل الاقتصادي ، والذي دفع تركيا الذهاب باتجاه اوربا بسبب تخوفها من الضعف الاقتصادي ، وكان قرارها ذلك محاولة كي تجد مكانا داخل اوربا الموحدة[٢٩].

وتزامنا مع هذه التطورات في تركيا ، فأن سياسة تركيا ازاء العرب ظلت تتسم بالحذر الا ان ظهور التيار السياسي الاسلامي في الحياة السياسية الداخلية ادى ايضا الى ظهور عامل جديد في المقابل على صعيد العلاقات الخارجية وهومطالبة الحكومية التركية من قبل بعض الاحزاب الاسلامية بالتخلي عن الغرب واقامة روابط سياسية واقتصادية مع العالم الاسلامي ، وقال نجم الدين اربكان ، الذي كان المتحدث الرئيسي باسم هذه المجموعة الضاغطة : ((تركيا يجب ان لاتكون في السوق المشتركة للدول الغربية ، وانما في السوق المشتركة للدول الشرقية ، ان تركيا متخلفة بالنسبة للغربيين ولكنها متقدمة بالنسبة للشرقيين وخاصة العرب))[٣٠].

وفي الثاني من كانون الثاني في ١٩٦٥ اعلن وزير خارجية تركيا احسان صبري جاغليا في البرلمان التركي : (علينا ان نسعى من اجل توثيق علاقاتنا مع البلدان العربية وتنقية هذه العلاقات على ما لحق بها سابقا من شوائب) ، وفي نفس الاتجاه اعلن رئيس الحكومة التركية في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٥ عندما قال : (ان من بين اهدافنا الرئيسية العمل على بناء صداقة حقيقة مع البلدان العربية في الشرق الاوسط ، والمغرب العربي، وتطوير التعاون المثمر معهما في المجالات كافة)[٣١].

واتسمت السياسة التركية بالانحياز النسبي للعرب أثناء الحرب العربية –الاسرئيلية في حزيران ١٩٦٧ عندما ابدت تركيا تفهما للوضع المصري ورفضت الانضمام الى مجموعة الدول البحرية التي تطالب فتح خليج العقبة للسفن الاسرئيلية[٣٢].

وفي الامم المتحدة وقعت تركيا على قرار ضد الاحتلال الاسرئيلي للاراضي العربية في ٢٢ حزيران ١٩٦٧،وخاطب وزير الخارجية التركي احسان صبري الهيئة العامة للامم المتحدة قائلا : (ان الحكومة التركية تعلن انه لا يمكن اغتصاب الاراضي عن طريق القوة ، ومن الضروري ان تصر الامم المتحدة على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها)[٣٣].

شهدت العلاقات العربية – التركية قفزة الى الامام بعد عام ١٩٧٣ وهو العام الذي رفع فيه العرب شعار (النفط سلاح في المعركة)لاسباب عديدة منها:

١- نشوب الازمة القبرصية عام ١٩٧٤ وحاجة تركيا المتزايدة الى الدعم العربي، وكمدخل الى الدعم الاسلامي لجني اكبر قدر ممكن من الفوائد .

٢- نشوب ازمة الطاقة والارتفاع الحاد في اسعار النفط ، الامر الذي جعل تركيا تشعر بحاجتها الى النفط العربي اكثر من اي وقت مضى ، كما ان المشاريع الصناعية الحديثة(الطاقة الكهربائية والصناعات الثقيلة) التي اقامتها تركيا جعلها تتاثربازمة نقص امدادت النفط اثر الحظر وتخفيض الانتاج اللذين فرضتمها الدول العربية المنتجة عام ١٩٧٣.

٣- تزايد حاجة تركيا الى الاستثمارات الاجنبية لدفع نهضتها الصناعية قدما الى الامام ، وكانت الدول العربية المنتجة للنفط قد خرجت من ازمة الطاقة ١٩٧٣ بعائدات مالية ضخمة تفوق قدرتها على الانفاق وعمدت الى توظيفها واستثمارها في الخارج[٣٤] ، وكانت تركيا تراقب ذلك بدقة واستغلت الجانب الديني الاسلامي ومجاملة العرب في مواقف شكلية في تداعيات القضية الفلسطينية خصوصا بعد تداعيات حرب عام ١٩٧٣.

استمرت تركيا في تحسين العلاقات مع العرب وبطرق اكثر وضوح من الاساليب الدوبلماسية القديمة، وهذ يعني بانها اصبحت اكثر أدراك وحاجة للمساعدات العربية، ففي تشرين الثاني ١٩٧٥ ايدت تركيا قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (٣٣٧٩) في اعتبار الصهوينة شكلا من اشكال العنصرية ، وفي كانون الثاني من نفس العام اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسيطنية كممثل وحيد للفلسطينين، وفي عام ١٩٧٦ انضمت تركيا الى منظمة المؤتمر الاسلامي[٣٥].

وهكذا استمرت العلاقات العربية – التركية بالتحسن حتى عام ١٩٧٨ وبعدها ظهرت عليها حالة من الفتور اثر توقيع اتفاقية كامب ديفد بين الدولتين (مصر وأسرائيل) عام ١٩٧٨ والتي بررت لها عقد عددا من الاتفاقيات التركية – الاسرائيلية فيما بعد وعلى حساب العرب والاسلام [٣٦].

وفي تشرين الاول عام ١٩٧٩ وفي مغازلة سياسية للعرب سمحت تركيا لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تفتح لها مكتبا في انقرة ، وبعد تسعة اشهر من ذلك احتجت انقرة بشدة على ضم اسرائيل للقدس المحتلة وسحبت القائم باعمالها من تل ابيب ، وابقت التمثيل الرسمي على مستوى السكرتير الثاني[٣٧].

عندما تعرضت تركيا الى ازمتها المالية،عادت تركيا لاساليب الارضاء للعرب،واعلنت الصحف التركية في كانون الثاني ١٩٧٩ بان السعودية والكويت على وشك ان تقدمان لتركيا مساعدة تبلغ ١,٥ مليار دولار ، ورحبت الولايات المتحدة الامريكية واوربا بهذا القرار باعتبار ان هذه المساعدة ستكون بشكل او باخر خاضعة لسيطرة الغرب ، ورافق هذا القرار العربي حالة الحذر في التعامل تجاه تركيا ، فالامر بالنسبة لهم يحتم على تركيا عدم التفكير في الانتقال الى الجانب المعادي للعرب وضرورة اعادة النظر بسياسة المراوغة[٣٨].

ورغم ان عام ١٩٨٠ شهد حدثين لافتين ، الاول تمثل باغلاق تركيا لقنصليتها في القدس من ٢٨ آب ١٩٨٠ ، والثاني خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي في سفارتها في تل ابيب من قائم بالاعمال الى سكرتيرثان ، الا ان العلاقات العربية – التركية لم تشهد اي تحسن واقعي على الاطلاق، فبعد ان تسلمت تركيا مبلغ (٢٥٠) مليون دولار من السعودية مكافاة لها على خفض درجة التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني ، عادت بعدها الى اتباع نهجها المعروف باتباع خطوتين : خطوة هنا لمصلحة اسرائيل وخطوة هناك لمصلحة العرب ، وقد تمثل ذلك جليا بامتناع انقرة من التصويت ضد قرار ادانة اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان ، والذي عرض على الهيئة العامة للامم المتحدة في شباط ١٩٨٢[٣٩].

وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٨٢ صرح بولنداولوجو رئيس وزراء تركيا لدى مناقشة السياسة الخارجية التركية في المجلس الوطني التركي الكبير (البرلمان) لاستمالة العرب من جديد قائلا :(ان حكومتي تسعى الى توثيق العلاقات مع الاقطار العربية في المجالات كافة)[٤٠].

وضمن مشروع انابيب السلام التركية ، الذي يرتكز على جر المياه العذبة من فائض تركيا المائي باتجاه الجنوب ، ففي تشرين الثاني ١٩٨٢ جرى التفكير في المشروع لايصال المياه من تركيا الى المملكة العربية السعودية من قبل لجنة خاصة تابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي اجتمعت في جدة ، وضمن المشروع يجري مد انبوب طوله (٣٧٥٠) كم عبر الاسكندرونة الى الموصل وبغداد في العراق والى الكويت ومنها الى الظهران والرياض ومكة وجدة والمدينة المنورة ، وقدرة كلفة المشروع انذاك بـ (٦٥٠) مليون دولار[٤١].

وبعد استمرار حالة التوتر في العلاقات التركية – الاسرائيلية في مطلع عقد الثمانينيات واغلاق القنصلية التركية في القدس ، عادت في شباط ١٩٨٢ لاتباع نهجها بالذهاب خطوة نحو العرب وخطوتين باتجاه اسرائيل ، وهكذا ظلت تركيا تسلك الطريق الاوضح في تحقيق مصالحها على حساب اي شيء مركزتاً على موضوع المياه [٤٢].

استمرت السياسة التركية بالتذبذب اتجاه القضايا العربية ، وكانت متشددة دائما في لعب الورقة الرابحة (تقاسم المياه) بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهة اخرى ، ففي عام ١٩٨٣ انضمت سوريا الى اللجنة الفنية التي سبق وان شكلت لحل ازمة المياه عام ١٩٨٢ ، غير ان اللجنة تلك لم تتوصل لاتفاق نهائي حول اقتسام عادل لمياه دجلة والفرات ، علما انها عقدت ١٦ اجتماعا لبحث الموضوع ، وسبب الاخفاق يعود لطروحات تركيا المتشددة حول الموضوع الذي طالب فيه كل من العراق وسوريا بأن معدل ٥٠٠ متر مكعب في الثانية منخفض جدا والذي يشكل ضررا كبيرا على الري ومشاريع الطاقة الكهربائية في الدولتين ، ولكن تركيا اكدت بقوة في المفاوضات ان الفرد في الدولتين يحصل على كمية مياه تفوق حصة الفرد التركي[٤٣] وهذا يؤكد سياسة الاستخفاف التركي بالجانب العربي في اية مفاوضات.

تحاول تركيا دائما في سياستها بالموازنة بين الدول العربية واسرائيل، ولكن الانحياز لاسرائيل واضح من خلال المواقف التركية المعلنة، وتحاول كذلك اظهار نفسها بمظهر الصديق للدول العربية ، ففي عام ١٩٨٣ زار تورغوتاوزال رئيس وزارء تركيا المملكة العربية السعودية لاداء فريضة الحج في محاولة لتحسين العلاقة مع الرياض ، وكذلك اصبحت استانبول مقرا لبنك الاعمار الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي(٤٤).

وفي شباط ١٩٨٤ عند زيارة الرئيس التركي كنعان افرين للمملكة العربية السعودية اكد نفس الموقف تجاه العرب عندما قال :(اننا نتطلع الى توثيق علاقاتنا مع العرب في جميع الميادين ، ونؤمن بان اسرائيل هي مصدر عدم استقرار في المنطقة ، وهي المسؤولة عن جميع التوترات القائمة والدائمة فيها)(٤٥).

جنت السياسة التركية الملتوية مع العرب ثمارها وشهد عام ١٩٨٥ نشاطا جيدا في العلاقات الاقتصادية العربية – التركية ، اذ بلغ عدد العمال الاتراك في الاقطار العربية حوالي ربع مليون عامل ، ونشط في ذات العام التبادل التجاري بين تركيا والاقطار العربية ، وقامت الدول العربية بتزويد تركيا بالنفط وبكميات عالية ، بحيث استطاعت تركيا من تخفيض التضخم فيها من ٩٥% الى ٣٠% في ذات العام ، وبلغت صادرات تركيا من العام نفسه الى دول الخليج العربي فقط بحوالي ثلاثة مليارات دولار(٤٦).

بالرغم من تطور العلاقات الاقتصادية التركية العربية في عام ١٩٨٥ ، الا ان عام ١٩٨٦ شهد انخفاض في الصادرات التركية من السلع والخدمات الى الاقطار العربية وذلك لاسباب عدة(٤٧):

- النزاع العراقي – الايراني الطويل الامد ، اثر في التجارة بين العراق وتركيا .
- حاولت تركيا ان تدخل بشكل اكبر في الاسواق المملكة العربية السعودية ، لكنها فوجئت بوجود اقطار اخرى في السوق كانت قد دخلت السوق من قبل مثل الدول الاوربية.
- التوجه التركي للبحث عن اسواق بديلة خارج الوطن العربي.
- انخفاض الاستثمار العربي في تركيا والذي ادى الى تقليص العلاقات التجارية العربية – التركية.
- عدم الاستقرار الاقتصادي التركي وارتفاع معدل التضخم.

استمرت تركيا بسياستها التوفيقية بين العرب كطرف واسرائيل كطرف ثاني تماشيا مع تحقيق مصالحها ، ومحاولة ارسال اكثر من رسالة مجاملة للدول العربية لابقاء الخطوط مفتوحة معهم ، ففي صيف عام ١٩٨٦ تناولت وسائل الاعلام التركية زيارة الاسرائيلي (اريل شارون) استنبول لتقوية العلاقات التركية الاسرائيلية ، وفي ذات العام اعلنت تركيا بوضوح ببدأ خبراء اسرائيليون واتراك تبادل المعلومات حول عمليات التهريب التي تجري في لبنان والتي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والارمن والاكراد والمنظمات التركية الارهابية وهكذا وظفت اسرائيل وتركيا الاعلام بشكل مركز لتطوير علاقتهما الدبلوماسية(٤٨).

وفي عام ١٩٨٨ اثيرت بقوة مشكلة المياه في الشرق الاوسط وتنبأ مركز الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية في واشنطن : (بأن المياه ، وليس النفط ، ستكون القضية المهيمنة في الشرق الاوسط في عام ٢٠٠٠) ، وفي تشرين الاول من نفس العام نظم المؤتمر الاول لدول الخليج العربي لمناقشة ازمة المياه ، وبحث المؤتمر الذي حضره (٥٠٠ خبير مائي) في ايجاد افضل السبل لترشيد استهلاك المياه ورفع انتاجية مصانع تحلية المياه في دول مجلس التعاون الخليجي[٤٩].

واستمرت المؤتمرات لايجاد حلول لمشكلة المياه في الوطن العربي فعقد في دمشق في تشرين الثاني ١٩٨٩ مؤتمر دول غرب اسيا والذي تنبأ فيه المحللون والمجتمعون بأن المنطقة ستواجه في نهاية القرن العشرين نقصا سنويا بالمياه مقداره (مئة مليار متر مكعب)[٥٠]، وكانت تركيا تراقب ذلك بدقة وتعمل جاهدة للاستفادة من هذه المؤتمرات والتخوفات العربية.

استمرت تركيا في استغلال مشكلة المياه للضغط على الدول العربية وذلك من جراء تسويق (مشروع السلام) ، وكثفت اتصالاتها مع البلدان العربية المعنية وكذلك مع اسرائيل ، ومن الاتصالات التي اجرتها تركيا وعلى المستوى العربي سلسلة الزيارات التي قام بها وفد حكومي تركي وممثلون لشركات امريكية الى البلدان العربية المعنية ، وتناولت اللجنة الاقتصادية في الوفد الحكومي مفاوضات مع الجانب السعودي في انقرة في كانون الثاني ١٩٨٩ ، واجرت نفس اللجنة مفاوضات مع دولة الامارات العربية في انقرة في آذار ١٩٨٩ ، وفي مطلع عام ١٩٩٠ عادت تركيا الى مسألة مشاركة اسرائيل في المشروع ، دون الرجوع الى العرب في ذلك ، وجرت مشاورات بين الرئيس التركي (اوزال) وزعيم حزب العمل الاسرائيلي (شمعون بيريز) في امستردام في ٨ نيسان ١٩٩٠ ، كما بحث الطرفان المشروع نفسه في ١١ آب ١٩٩٠ في مدينة (غوجيك) التركية الساحلية[٥١].

وفي منتصف عام ١٩٩٠ عندما تأزم الموقف بين العراق والكويت اعلنت تركيا بوضوح على استئناف علاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل وعلى مستوى السفراء ، وكان القرار التركي هذا يستند الى قراءة تركيا لتطورات دولية هامة منها [٥٢]:-

- انفراط عقد الاتحاد السوفيتي وانهيار منظومة الدول الاشتراكية ، وتسابق تلك الدول على اعادة العلاقات المقطوعة مع اسرائيل ، عدا رومانيا التي لم تنقطع علاقتها اصلا مع اسرائيل منذ عام ١٩٧٦.
- العلاقات السيئة التي تربط تركيا بجاريتها بلغاريا واليونان ، دفعت تركيا بالتفكير جديا في الذهاب اكثر من التنسيق مع اسرائيل التي تهافتت عليها الدول شرقا وغربا.

يبدو ان سياسة تركيا الاقليمية تتأثر بسؤال مهم يتكرر دائما لدى المراقبين السياسيين في الشرق الاوسط ، وهو : اذا كان النفط قد اشعل الحرب في الخليج عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ فهل تشعل المياه الحرب في الشرق الاوسط في السنين اللاحقة ، ويبدو ان تركيا تدرك حجم هذا السؤال وتعلم جيدا بان

حرب النفط يشعلها اصحاب الابار ومستهلكوها اما حرب المياه فيشعلها العطاشا في العالم وما اكثرهم اليوم والعرب في سبات عميق.

المبحث الثاني

الموقف التركي من احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠
وتطور العلاقات العراقية–العربية–التركية

اولا : الموقف التركي تجاه الاحتلال:

ادركت تركيا حالة الانكشاف الذي قد يعرض الامن القومي العربي للخطر من خلال العديد من الظواهر التي افرزها الواقع العربي في بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم ، ومن اهم هذه الظواهر:

- الفراغ الاستيراتيجي في المنطقة العربية عموما والخليج العربي خصوصا عند الاحتلال العراقي للكويت في آب عام ١٩٩٠ ، ورأت تركيا بأن الولايات المتحدة الامريكية جادة في تسويق (النظام الدولي الجديد) والذي أطلقته الولايات المتحدة الامريكية، والذي يعرض الامن القومي العربي الى الاختراق والانهيار.
- وجود أيران كقوة اقليمية مجاورة للوطن العربي سعت الى ملء الفراغ الامني الذي نتج بعد ضعف دور العراق الاقليمي عندما بدأت الازمة العراقية – الكويتية.
- اختلال التوازن الاقليمي لصالح (اسرائيل) بعد اسقاط القوة العراقية، وحصول تركيا على دعم الولايات المتحدة لتفعيل دورها في المنطقة.
- اتجاه الدول العربية للاهتمام بأمنها القُطري كل على حدة وعلى حساب الامن القومي العربي الاشمل، واصبح هدفا اساسيا لها ومستندة بالكامل على دعم الولايات المتحدة الامريكية بعد ادعاءات العراق في استرداد الكويت.

استمرت تركيا تنظر للعراق قبل دخوله الكويت واثناء احتلاله للكويت ومن ثم اخراجه منها بالقوة في ١٩٩١ على انه مصدر محتمل للتعاون، والاستفادة منه بسبب أخطائه السياسية، وتعاملت بشكل لا عدائي معه في ازمة احتلال الكويت ، لان سياسة تركيا تستند الى توظيف الدول العربية عموما والعراق بشكل خاص لها كسوق لتصريف البضائع وتسويق الافكار الدينية او (العلمانية) وتوفير حاجتها من النفط، وفي نفس الوقت بناء علاقات قوية مع الولايات المتحدة واسرائيل واوربا.

في بداية عام ١٩٩٠ و تزامنا مع التصعيد السياسي والعسكري العراقي مع الكويت، ظهر للعيان سوء التفاهم بين تركيا وجاراتها في الجنوب (العراق وسوريا) ، وتطور ذلك الى مواجهة خطيرة ، فقد قامت تركيا بتحويل مياه الفرات لغرض ملأ سد اتاتورك ابتداءا من ١٤ كانون الثاني الى ١٣ شباط

١٩٩٠ ، وفي نفس الوقت راقبت التصعيد المستمرعسكريا وسياسيا في جبهة العراق والكويت ، وأنها اختارت (متفضلة) أنسب المواسم لملأ سدودها بالمياه ، بحجة عدم حاجة العراق في هذه الفترة للمياه بشكل اكبر والحقيقة فأنها كانت تستغل كل الفرص تحقيقا لمصلحتها وتوظيف تلك الازمة [٥٣].

ادركت تركيا وفق هذه التطورات المتسارعة بأنها بالضرورة ستكون احد مرتكزات الترتيبات الدولية الفاعلة بسبب الموقع الجغرافي لها ، وعضويتها في حلف شمال الاطلسي ، وقواعدها معدة اصلا لاستقبال طائرات النقل القادمة من الولايات المتحدة واوربا الى مسرح العمليات المتوقعة لمعالجة ازمة احتلال الكويت،وبدأت تركيا فعلا بالتوافق مع الموقف الامريكي اتجاه العراق في احتلاله للكويت ، وباجراء استفزازي قامت بقطع مياه الفرات ، وكان هذا بمثابة رسالة للعراق بعدم قبولها بممارسته دورا اقليميا اكبر من حجمه ، وقال حينها اوزال :(ان تخزين المياه في سد اتاتورك خطوة مهمة جدا على طريق تركيا القوية والقادرة على احتلال مكانتها بين مصاف الدول العشر المتقدمة)[٥٤].

تصاعدت الازمة عندما رفض العراق الخروج من الكويت ، وهناك زاد اهتمام تركيا في لعب دور اقليمي ، عندها قام الرئيس التركي ديميريل بحض العراق على اتخاذ موقفاً يجابيا واضحا يساعد على استعادته ثقة جيرانه المفقودة ، خصوصا الكويت ، واضاف ان هذا الاحتلال سيشكل خطوة معقدة في الاتجاه الخطأ ، واكد في ١/ مايس / قائلا١٩٩١ : (الاحتلال العراقي للكويت في آب ١٩٩٠ يشكل اثرا سلبيا في العلاقات بين العراق وتركيا ، وشدد على ان الاتراك يتألمون لعذابات الشعب العراقي وانهم – الاتراك – قدموا اليه مساعدات انسانية)[٥٥].

استمرت السياسة التركية تجاه ازمة احتلال الكويت تؤكد على تنشيط العلاقات العراقية – التركية،ولكن عبر التعاون الكامل بين العراق ومجلس الامن واعادة علاقات بغداد مع المنظومة الدولية ، واكدت تركيا باستمرار بان النظام الشرق اوسطي المقترح هو الاطار المناسب للعلاقات العراقية – التركية على ان لا يتعارض ذلك مع النظام الاقليمي العربي ، ولا مع المصالح العربية بشكل عام[٥٦].

ومما أكد رغبة تركيا في بناء علاقات جيدة مع العراق لتحقيق الفائدة القصوى، هو تطور العلاقات التجارية خلال عام ١٩٩٠ ، فالصادرات التركية للعراق تشكل ٣٢ بالمئة من الصادرات الى الدول العربية ، ومعظم هذه الصادرات هي مواد غذائية ، ولكن الاحتلال العراقي للكويت في نفس الوقت افرز نتائج سلبية على هذه العلاقة ، اذ جعل من تركيا عنصرا اساسيا من اللعبة السياسية في الشرق الاوسط ، وذلك من توافر عاملي النفط والامن القومي التركي المتأتيين من تغيب سلطة بغداد عن مناطق شمال العراق ، ومن نشوء نواة كيان كردي فيها يمس مباشرة الوضع الجيوستراتيجي لتركيا[٥٧].

اشتد اهتمام الاطراف الدولية بموقف وموقع تركيا في ازمة احتلال الكويت ، لان هذه الاطراف ادركت ان تركيا هي المفتاح الذي يفتح او يغلق الابواب مع العراق ، وان تركيا ادركت كذلك اهمية موقفها وموقعها واتبعت سياسة واقعية في اتخاذ القرارت والخطوات المطلوبة منها من جميع الاطراف

ومتجنبة الاسلوب الدوبلماسي ولو مرحليا ، وكانت الابعاد الداخلية والاقليمية والدولية للموقف التركي ازاء احتلال العراق للكويت في عام ١٩٩٠ تؤدي كلها الى اتجاه محدد يدفع الى منع العراق من تحقيق اية مكاسب بل والسعي لالحاق اكبرخسارة به وتدمير قوته العسكرية اذا تعنت في موقفه السياسي والعسكري لكي يبقى متخلفا عن تركيا اقليميا[٥٨].

ان الموقف التركي ازاء الاحتلال العراقي للكويت يذهب باتجاه موقف الولايات المتحدة والغرب وبعض الدول العربية ويستند ذلك الموقف على وقائع ملموسة[٥٩] :

- تضائل اهمية تركيا الاستيراتيجية بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ، ومحاولة تركيا اتباع سلوكا تعويضيا يحفظ لتركيا دورها الاقليمي.
- التضخم المالي المتعاظم في تركيا نتيجة الهدر في الانفاق ، وخصوصا على مشروعات ذات اهمية سياسية للضغط على العراق وسوريا ، بالرغم من كونها اهداف تنموية ، ومنها مشروع جنوب الاناضول ، وهو ما يطلق عليه مشروع (غاب) الذي يتكون من ١٣ مشروعا رئيسا للري وتوليد الطاقة الكهربائية ، منها سد على الفرات وسد آخر على نهر دجلة.
- المشكلة الكردية التي اخذت ابعاد اقليمية (ايران ، العراق ، سوريا) .
- خسارة تركيا عائدات المرور (نفط وبضائع) عبر حدود العراق وأيران نتيجة ازمة الكويت.

وهكذا ظلت تركيا تراعي مصالحها بالدرجة الاولى ، ففي ٦ آب ١٩٩٠ اعلن وزير الدولة التركي محمد كشيسلر (الاسلامي التوجه) والذي يشرف على سياسة النفط الحكومية ، بان تركيا لن تغلق خطي النفط العراقيين ما دام النفط العراقي المار عبر المملكة العربية السعودية ظل عاملا ، ولكن التزام العراق بقرار مجلس الامن (٦٦١) في ٦ آب ١٩٩٠ لتخفيض تدفق النفط عبر الخطين المارين في تركيا ، قد أحرج تركيا وقررت من جانبها ايقاف تدفق النفط العراقي عبر اراضيها بغض النظر عن دوافع العراق بخصوص خفض دفق النفط عبر تركيا[٦٠].

وتاكيدا للموقف الرسمي التركي لذلك القراروارضاءا لكل الاطراف المعادية للعراق ، ففي ٨ آب ١٩٩٠ قرر الرئيس التركي تورغوتاوزال وقف خطي النفط العراقي بشكل رسمي[٦١].

سبق وان راقبت تركيا آليات التوجه الامريكي لاخراج العراق من الكويت سواءا بالطرق الدوبلماسية او العسكرية ، وفي كانون الاول ١٩٩٠ ، كان الخلاف حادا بين الرئيس التركي اوزال وقادة المؤسسة العسكرية حول المشاركة العسكرية في التحالف الدولي العسكري ضد العراق الذي اخذ ذروته ، واستقال قائد القوات المسلحة التركية نسيب قورماطي على اثر اهانة شخصية له من قبل الرئيس اوزال ، عندما قام الرئيس بزيارة بعض الاقسام في الجيش من دون مرافقة قائد المؤسسة العسكرية ، وهذا بسبب تأييد الرئيس اوزال للتدخل العسكري مع التحالف الدولي في حين ان المؤسسة العسكرية كانت اكثر تحفظا'وبدت تركيا متوافقة مع القرار الامريكي بخصوص الضغوط على العراق في ازمة الكويت ، وبرزت بسبب ذلك ظاهرتين على قسط كبير من الاهمية والخطورة [٦٢]:

الاولى : اعلنت تركيا اطلاق الصفة التركية على نهري الفرات ودجلة حتى نقطة مغادرة الاراضي التركية لكل منهما ، وهذا يعني اعطاء اشارة للعراق اولا ثم سوريا بان تركيا لها السيادة المطلقة على النهرين حتى هذه النقطة ، وعليه فالعراق وسوريا لا ينبغي لهم طرح مشكلة بناء السدود التي تبنيها تركيا على النهرين وروافدهما داخل اقليمها لان ذلك شأن داخلي.

الثانية : الاستفزاز الذي تحاول تركيا ان توجهه على العراق وسوريا ، بان هذه السدود التركية يمكن استفادة (الاخرين) منها ، واعلان تركيا المتكرر بانها لا تستهدف من ذلك المشروع اي اهداف سياسية.

بدأت تركيا تجني منافع ايجابية على موقفها مع التحالف الدولي لاخراج العراق من الكويت ، فأبدت الولايات المتحدة استعدادها للتعاون الايجابي السريع مع تركيا ، وعلى المستوى التجاري والعسكري ، وقد استفادت تركيا من الناحية العسكرية من تأمين اسلحة حديثة بقيمة ٨ مليارات دولار شملت الصفقة الف دبابة و٧٠٠ ناقلة اشخاص مصفحة وقذائف صاروخية كما افرجت الولايات المتحدة الامريكية عن ٤٠ مقاتلة نوع فانتوم ١- اف – ٤ ، مستعملة مجمدة منذ عام ١٩٨٤ وكذلك تعهدت الولايات المتحدة بعدم خفض المساعدات العسكرية لتركيا والبالغة ٥٤٥ مليون دولار سنويا ، وعلى الصعيد الدوبلوماسي فأن واشنطن قد ضغطت على الاسرة الاوربية لتامين قبول تركيا عضوا فيها[٦٣].

ذهبت انقرة مع التحالف الى اقصاه ارضاءا للولايات المتحدة الامريكية في التحضير لحرب الخليج الثانية ، وذلك لرغبتها الشديدة في توظيف الولايات المتحدة لدورها المتزايد لحساباتها الاقليمية لخدمة اهداف استيراتيجية اقليمية قوية، وفي مطلع كانون اول عام ١٩٩٠ اعطى الرئيس التركي اوزال تطمينات شكلية للعراق وقال :((ان الشائعات المتواترة بشان امكانية نشوب صراع بين تركيا وجيرانها بسبب المياه تعبر عن رؤية خاطئة ومظللة ، ولا يمكن القبول بمزاعم العراق وسوريا بان سد اتاتورك ستكون له اثار سلبية عليها ، بل انه مصدر رخاء لكلا البلدين ، وانه سيكون مشروع يوفر الحماية لملايين السكان في تركيا وهاتين الدولتين))[٦٤].

ذهبت تركيا مع الولايات المتحدة الامريكية والتحالف الدولي ، لانها ايقنت ان فكرة المفاوضات مع العراق لحل الازمة قد استبعدت بالكامل واخذ الموقف بالتأزم لان طرفي النزاع (العراق من جهة وقوى التحالف الدولي من جهة اخرى)وصلوا الى حالة عدم الاتفاق بالكامل ، وان تفاقم الموقف السياسي والعسكري انتج حالة تشنج كبيرة ، وادركت تركيا انها يجب ان لا تقع في فخ الخطأ وانها يجب أن تذهب مع الولايات المتحدة الامريكية بالكامل وان لا تقف عند منتصف المسافة بين الطرفين، ولكنها في نفس الوقت لم تترك سياسة التسويف والخداع مع العراق لتحقيق مصالحها .

ثانيا : العلاقات العربية – التركية في عام١٩٩٠:

حاولت تركيا دائما اعطاء تصور للدول العربية بأنها تريد علاقات جيدة معهم ، وتدافع عن سلوكها الضار بمصالح بعض الدول العربية وتبرره في عام الازمة العراقية – الكويتية عام ١٩٩٠ ، فعندما

قطعت تركيا مياه الفرات عن سوريا في كانون الثاني من عام ١٩٩٠ ، حاولت الدفاع عن نفسها فارسلت شخصية سياسية مرموقة هو بخاتي اوتكان المدير العام للدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية التركية الى بعض الاقطار العربية ومنها سوريا وكذلك المملكة العربية السعودية ليوضح بان قطع المياه كان لملأ خزان سد اتاتورك وليس هو مناورة سياسية للضغط على جيرانها العرب ، ولمح المبعوث التركي بأمتعاض:(ان نفقات بناء سد اتاتورك قد سددت بالكامل من الميزانية التركية وليس لاحد فضل علينا)[٦٥].

وفي عام ١٩٩٠ كانت الصادرات التركية للعالم العربي قد تراجعت عما كانت عليه قبل هذا العام ، حيث كانت قبل عام ١٩٩٠ تمثل ١٩ % من مجمل صادراتها الى الخارج وفي عام الازمة الكويتية تراجع بنسبة ١٣% من مجمل صادراتها ، وكانت واردات تركيا من ليبيا والسعودية تتراوح من ٢١ – ١١% من المشتقات النفطية ثم تراجعت في عام الازمة [٦٦].

كانت العلاقات التركية السعودية وثيقة وتمتاز بحالة الاستقرار، لذلك ذهبت تركيا للالتزام بالتحالف مع الغرب في حرب تحرير الكويت للمحافظة على ذلك الاستقرار من جهة وكذلك بسبب مخاوفها من اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق من جهة اخرى نظرا للحدود المشتركة بين الدولتين ولوجود اهم واوسع شبكة لمصادر المياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في مناطق قريبة من الحدود العراقية خوفا ان تكون هدفا لضربات عراقية انتقامية محتملة [٦٧].

استغلت تركيا حالة التداعي العربي الذي اخذ مداه وتوجهت لاستفزاز الانظمة السياسية العربية عندما طرحت تعزيز علاقتها بأسرائيل مستغلة الاطار الدولي المتغير ، واعلنت عن مخطط بيع مياه الشرب للدولة اليهودية من الانهار التركية ، ومنها نهر (منافعات) ، وان شركة تركية هي التي ستقوم بتنفيذ هذا المخطط ، وكان رد الفعل كبيرا من الجانب العربي وخاصة ليبيا ، لذلك اوقفت تركيا المشروع ، لان ليبيا هددت بأنها ستعود عن وعودها في أطفاء ديونها التي هي بذمة المقاولين الاتراك، وهددت بايقاف المدفوعات للعمال الاتراك في ليبيا[٦٨].

دفعت الولايات المتحدة تركيا بأتجاه تقوية علاقتها بأسرائيل في عام ١٩٩٠ ، لان ذلك يخدم البيت الابيض في قدرته على وضع الشرق الاوسط في (بيت الطاعة) ومنع اقطاب قوية مفترضة (بغداد ، القاهرة ، دمشق) من حرية الحركة في اتجاه مشروع اقليمي يمثل ضغطا او تهديدا على اسرائيل ، كما ارادت الولايات المتحدة من تقوية العلاقات تلك ان تجعل من اسرائيل نقطة ارتكاز في الشرق الاوسط ، واقامة توازن قوي وجديد يلقي بالدول العربية المطلة على البحر المتوسط الى الصفوف الخلفية وتحقيق قيادة غير عربية بما يخدم الاستيراتيجية الامريكية العليا[٦٩].

استمرت الولايات المتحدة بدفع تركيا نحو التقارب الكبير من اسرائيل اثناء ازمة الكويت ، وقامت الولايات المتحدة بتسمية غير واضحة للعالم ، احتلت فيها تركيا مركزا مهما اضافة الى دول الخليج

العربي وايران والعراق واطلقت عليها (الهلال الاسلامي) ، وكان التصور الامريكي لهذه المنطقة يعني[٧٠]:-

١- ان تكون الولايات المتحدة صاحبة الكلمة العليا والاخيرة.

٢- رفض اي دورعربي متكامل في امن المنطقة وفصل المشرق العربي عن مغربه .

٣- التشاور مع حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة لاسيما تركيا واسرائيل لحماية المصالح الامريكية فيها.

٤- تكثيف الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي وتركيا على شكل قوات ومعدات وخبراء ومخازن لاخراج العراق من الكويت.

ومن مظاهر الاختراق التركي – الاسرائيلي للنظام العربي هي[٧١]:

١- الاختراق الاجتماعي وهو ما تمثل في التجاوزات التركية في شمال العراق بحجة مطاردة حزب العمال التركي (PKK) ومن خلال اقامة علاقات مع الاقليات المدنية والعرقية كالاكراد في شمال العراق والتركمان في كركوك.

٢- الاتصالات السرية مع القيادات العربية وخرق المقاطعة السياسية لبعض الاقطار العربية تجاه اسرائيل والوصول الى حوارات مع اي طرف عربي وفتح منافذ للعلاقات السرية معها.

وتماشيا مع التطورات السريعة على الحدود العراقية الكويتية والتصعيد الاعلامي بين الدولتين ، وكذلك التطورات والاجراءات الدولية بخصوص الازمة الكويتية ، كانت تركيا تراقب الوضع السياسي وتعرف بان العراق سيقوم بمغامرة غير محسوبة العواقب والتوجه لاحتلال الارض المحضورة لمواقع النفط في الخليج ، وهناك جاءت الموافقة التركية على المقترحات والطلبات الامريكية بخصوص ان تلعب تركيا دورا مهما في هذه الازمة ، ووافقت عندها تركيا على الخطة الامريكية بان الفرقة الرابعة الميكانيكية الامريكية سوف تدخل من تركيا الى شمال العراق ، وكانت تركيا لا ترفض ذلك ، بل تحبذه بشدة ، خصوصا اذا كان هناك مقابل – وهو المساعدات المادية (مالية وعسكرية)، وان الاتراك بدأوا بطلبات اخرى تتجاوز المال والسلاح ، وكانت تتمثل بالاتي[٧٢]:

١- تصفية بقايا حزب العمال الكردي (التركي) التي لجأت الى المناطق الكردية العراقية ، لانهم يطالبون بالاستقلال الذاتي والذي يثير غضب تركيا.

٢- تصفية الدويلات الكردية في شمال العراق ، والتي يرسم لتحقيقها كل من (جلال الطلباني) و (مسعود البرزاني) وهم القادة الاكراد الابرز في الحركة الكردية، وكانت تركيا تعتبر هذه الدويلات (نماذج سيئة) وان تركيا ترى ان التطورات في المنطقة مناسبة وفرصة سانحة لوضع الامور في نصابها من الحدود التركية.

٣- الاتراك في النهاية يحلمون بمنطقة (الموصل) وفي خيالهم انها جزءا من (تركيا) فصلت عنها بمعاهدة (مونترو ١٩٢٣) وكان في رأيها بأن ذلك الفصل تعسفا من قبل الانكليز ، بمعنى اذا دخل الجيش

التركي في شمال العراق فأنه سوف لن يخرج ، ولديها العديد من الاسباب ، ومنها الدعاوى التاريخية وحماية التركمان.

حاول العراق تهدئة تركيا وكسبها او تحييدها على الاقل ، ولكن الموقف التركي كان محكوم بالجانب الاقتصادي والامني ، وكانت تركيا تواجه مأزقا خطيرا في التعارض بين رغبتها في الحد من قوة العراق الاقليمية والوفاء بالتزاماتها مع التحالف الدولي (الامريكي – الاوربي – العربي) من ناحية ، وبين مخاوف اندلاع مواجهة عسكرية مع العراق من جهة اخرى ، والضغط الاخر الذي كانت تركيا تخشاه هو تقسيم العراق وتفجير مشكلة الاقليات في تركيا وخاصة الاكراد(٧٣).

بقيت تركيا قريبة من الولايات المتحدة ومنسجمة مع الموقف العربي المعادي للعراق وحاولت عدم الظهور كطرف مباشر ضد العراق ، وحرصت على عدم ارسال قوات عسكرية واكتفت بارسال مجموعات فنية في مجال النقل والاتصالات ، وحققت عن ذلك مكاسب ومن اهمها التعويض المالي عن عوائد مرور النفط العراقي عبر اراضيها،ولموقفها المباشر وتعاونها مع الولايات المتحدة رفعت واشنطن كذلك القيود العسكرية المفروضة على تسليحها منذ غزوها قبرص عام ١٩٧٤ ، وتأكيد الولايات المتحدة المستمر في مساعدتها للانظمامها الى المجموعة الاوربية(٧٤).

أخذ الموقف العراقي السياسي والعسكري يبدو اكثر تشددا تجاه الكويت ، وكانت تركيا اكثر قربا من التحالف الدولي (الامريكي – الاوربي – العربي) ، وهكذا بدأ الموقف التركي واضحا تجاه الازمة ، فقد وافقت تركيا مع جميع القرارات التي اصدرها مجلس الامن بشأن احتلال العراق للكويت ، وتماشيا مع القرار رقم (٦٦١) بفرض حصار اقتصادي على العراق لذا أوقفت تركيا كل تجارتها مع العراق وكان ذلك ينسجم تماما مع الموقف السعودي ، وسمحت للقاذفات الامريكية باستخدام قاعدة انجيرلك الجوية ، وقامت بنشر قوة عسكرية قوامها حوالي (١٢٠٠٠٠) جندي على الحدود التركية – العراقية ، ولكنها – تركيا – بقت تعلن زيفا بأنها بعيدة عن استعدادها للمشاركة الفعلية في حرب تحرير الكويت واعلنت مشاركتها بمبادرة رمزية بارسال بعض السفن الحربية الى المنطقة(٧٥).

استمر اهتمام واشنطن بالموقف التركي بوضوح اكثر ، ففي منتصف عام ١٩٩٠ غادر وزير الخارجية الامريكية جميس بيكر القاهرة متوجها الى انقرة ، ولم يكن يحتاج المكوث طويلا في انقرة ، فالرئيس التركي واركان حكومته على استعداد تام للاستجابة لرغبات الولايات المتحدة وحلفائها المتماشية مع رغبات بعض الدول العربية ، ولكن الادارة الامريكية كانت حريصة على مشاعر واحاسيس الذين تستفيد منهم ، كذلك كانت زيارة بيكر لانقرة ومحادثاته مع مسؤوليها بمثابة مجاملة ضرورية في اطار التحضير واستكمال الاستعداد للحرب ضد العراق(٧٦).

بالرغم من توجه تركيا بقوة مع القرار الامريكي والدولي بخصوص معالجة احتلال العراق للكويت ، فقد بقيت انقرة تحاول ان تظهر بمظهر غير المعادي للعراق ، وكانت على المستوى الدوبلماسي تعلن باستمرار عن ضرورة الحفاظ على سيادة العراق على كامل اراضيه ، واكدت تركيا ايضا ان سياستها

لا تقبل باي مساس بمصلحة الشعب العراقي الذي تربطه بالاتراك اواصر الاخوة الاسلامية وحسن الجوار[٧٧].

والعراق من جانبه بعد ان خسر القسم الاكبر من العرب ، فانه قد تجنب استفزاز تركيا سواء بالكلمة او بالفعل ، وبات واضحا بانه لا يرغب في فتح جبهة ثانية للقتال في شمال العراق [٧٨].

اثناء ازمة احتلال الكويت ، حاولت تركيا التسويف والمماطلة من خلال الاعلام والدوبلماسية وتوضيح موقفها من العرب (المسلمين)لاستعطافهم وفق المعطيات التالية[٧٩]:

١- ليست هنالك ثمة مشكلات معقدة او اشكالات تستعصي الحل مع البلدان العربية ، باستثناء بعض مشاكل المياه مع سوريا والعراق وهي من وجهة نظرها خلافات وقتية حلها يسير.

٢- ان تركيا لا تتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية ، ولا تنحاز الى جانب من الجوانب عندما تنشب الخلافات بين هذه البلدان ، ما دامت هذه الخلافات لا تمثل تهديدا للمصالح التركية.

٣- نجحت تركيا في رسم مواقف متوازنة بين العرب والولايات المتحدة واوربا.

٤- ان تركيا تؤيد المطالب العربية المشروعة للقضية الفلسطينية ، الا ان تركيا في هذا الموضوع تلمح بانها لا تلقي المساندة الكافية من جانب العرب ، وعليه كانت تنطلق في طروحاتها حول القضية الفلسطينية في منطلق (التضامن الاسلامي).

٥- ان تركيا قد ارضت العرب في موقفها المؤيد للتحالف الدولي في ازمة احتلال الكويت وقدمت كل ما طلب منها لاخراج العراق من الكويت.

وجهت تركيا بذلك رسالة واضحة للعرب لا تخلو من لغة التهديد بانهم مطالبون بان يتفهموا هذا جيدا ، ويفهمون ويحسبون اهمية تركيا في ازمة الكويت او الازمات العربية اللاحقة ، وعليه فان تركيا تضطلع بدور مهم ، وان مسؤلياتها كبيرة في سعيها للحفاظ على توازن القوى في المنطقة .

استمرت الضغوط التركية على الدول العربية ، فقد نشرت صحيفة (جيروز اليم بوست) الاسرائيلية في ١٩٩٠/٦/٩ تقريرا قدمه مجموعة من الخبراء الاسرائيليون في شؤون الموارد المائية الى رئيس الوزاء الاسرائيلي (اسحاق شامير) عن مشكلة نقص المياه في اسرائيل ، واقترح التقرير شراء (٢٥٠) مليون متر مكعب من المياه سنويا من تركيا بسعر (٢٥) سنت لكل متر مكعب ، وتقوم شركات تركية بنقلها بحاويات بلاستيكية عملاقة[٨٠].

وعادت تركيا لممارسة سياسة المراوغة ، فالرئيس التركي اوزال في ١٩٩٠/٦/١٤ نفي تلك الانباء ، واكد عدم وجود نية لدى تركيا لبيع المياه الى اسرائيل ، بينما تتوافر لديها النية لبيع المياه الى البلدان العربية في اطار مشروع (مياه السلام) الذي سيخدم مصالح تركيا والدول العربية على على حد سواء ، واشار بان الدولة التركية لا علاقة لها بما يتردد عن اتفاق بين اسرائيل وشركة تركية خاصة بشأن تزويد اسرائيل بالمياه[٨١]

ومن خلال طرح هذا المشروع حققت تركيا الاتي[٨٢]:

الاول: في حالة موافقة العرب على المشاركة بمشروع المياه واستبعاد اسرائيل ، فان اسرائيل بالضرورة ستطلب مقابلا لانساحبها من المشروع ثمنا ماليا او المزيد من التنازلات العربية لاسرائيل نظير تعهد تل ابيب صراحة بعدم ضرب المشروع بعد انجازه وفي هذا الجانب خدمة كبيرة لتركيا للاقتراب اكثرمن اسرائيل.

الثاني : اذا وافق العرب على تنفيذ المشروع بمشاركة اسرائيلية ، فان ذلك سيشكل قوة دافعة لتطور سلبي من حيث جره من نظامه الاقليمي العربي القومي الى نظام (الشرق الاوسط الجديد) والذي يضم بلدان غير عربية فيه مثل (تركيا) ، واسرائيل فيه هي اللاعب القوي ، وهنا سيكون لتركيا كذلك فائدة ودورا مهما في هذه العملية.

وهكذا بدت سياسة تركيا في ازمة احتلال الكويت وتداعياتها ، بانها قوة كانت نائمة واستيقظت على تطورات سياسية وعسكرية كبيرة حاولت توظيفها لمصلحتها في محاولة لانتهاج سلوك سياسي مزدوج تجاه العرب من جهة والولايات المتحدة واوربا واسرائيل من جهة اخرى ، وتصرفت تركيا وفق سياستها تلك في الازمة وفق المعطيات التالية :

١- اضطلاعها بدور هام باعتبارها ركيزة مهمة لنظام شرقي اوسطي يعد له بأتقان.

٢- انها دولة اسلامية (سنية) تتوافق مع الاغلبية العربية السنية الاوسع،ويمكن من خلالها تسويق الافكار والبرامج الامريكية وكذلك الاهداف الى الدول العربية المحيطة بها ، وتقليل العبأ على الولايات المتحدة.

٣- التصرف التركي جاء كنتيجة حتمية لاعطاء تركيا دور هام في ازمة احتلال الكويت وبما سيكون في المستقبل عنصر اطمئنان لدول الخليج العربي.

٤- بسبب الضعف العربي المستشري ، وتركيا تحيط بالحزام الشرقي الشمالي للوطن العربي ، فهي ستكون مدعومة امريكيا للقيام بدور هام على المستوى الامني الذي لا يمكن للعرب تجاهله والى مدايات غير معلومة.

المبحث الثالث

الموقف التركي في حرب الخليج الثانية ١٩٩١

وسنوات عقد التسعينيات

تميز الموقف التركي من ازمة احتلال الكويت (١٩٩٠ – ١٩٩١) في الجانب السياسي-الاقتصادي وهو المجال الابرز في الموقف التركي ، وسلوكهم ذلك بدى من تصور ان المنطقة تعيش صراع حول الاستحواذ على الثروات وتحقيق اهداف مستقبلية أستيراتيجية ، وكان الموقف التركي قد اخذ اشكالا عديدة ، تارة واضحة وتارة ضعيفة وأخرى خفية ، وقد ادركت تركيا جراء سلوكها السياسي في الازمة ان الصراع في المنطقة يتركز حول التصورات والرؤى لاطراف النزاع ، وقد يكون الصراع

مباشرا او غير مباشر ، وقد يكون سلميا بطيئا او قد يتحول الى صراع عنيف ودموي ، وتصرفت تركيا كذلك في الازمة من فهمها بان الصراع سيكون عنيفا في المنطقة من أجل التملك للثروات وتتحكم فيه قواعد الغلبة والقوة ، وقد يذهب البعض الى المؤامرة والتسويف كما كان الموقف التركي في تلك الازمة.

اولا : الموقف من العراق:

بدأت حرب الخليج الثانية في منتصف شباط ١٩٩١ ، وبدأ الموقف التركي اكثر وضوحا ، واصبحت تركيا حليفا استيراتيجيا للولايات المتحدة الامريكية في تلك الحرب ، وشكلت اهمية كبيرة في القرارات الامريكية بشأن اعادة ترتيب وصياغة البنى الامنية للمنطقة ، وقد اوضح جميس بيكر وزير الخارجية الامريكي امام لجنة الشؤون الخارجية في شباط من نفس العام : (ان الولايات المتحدة ستواجه اربعة تحديات اساسية في المنطقة بعد انتهاء الحرب وتحرير الكويت ، وهي ضمان امن الخليج العربي والسيطرة على التسلح واعادة بناء ما ستدمره الحرب ، وتحقيق السلام بين العرب واسرائيل ، وان ترتيبات الامن في المنطقة يجب ان تشرف عليها عمليا الولايات المتحدة كقوة عظمى والامم المتحدة – نظريا – ويجب ان تضم هذه الترتيبات تركيا وكذلك اسرائيل)[٨٣].

هيأت تركيا نفسها للقيام بدور فاعل في اية ترتيبات سياسية وامنية للمنطقة ، وبالتعاون مع اسرائيل وبدعم من واشنطن اعلنت تركيا اكثر من مرة تاكيداتها الرسمية للتعاون في ازمة احتلال الكويت ومستندة على اهمية موقع تركيا الذي املته الحاجة في الحرب ضد العراق والتحكم باستمرار بورقة المياه ضد العراق وسوريا[٨٤].

استمرت التحركات التركية بعد انتهاء العمليات العسكرية لاخراج العراق من الكويت في ١٩٩١/٢/٢٧ ، وبدأ الدعم الامريكي لتركيا ، فقد ذكر الرئيس الامريكي جورج بوش بعد أنتهاء العمليات العسكرية في نفس التاريخ المذكور وقال :(ان تركيا قد تنهض بدور هام في نظام ما بعد الحرب في الخليج العربي)، وكذلك وصف وزير الدفاع الامريكي ديك تشيني تركيا :(جزيرة مستقرة في مناطق غير مستقرة ، لا تشمل الشرق الاوسط فحسب ، ولكن ايضا القوقاز والبلقان) ، ورد الرئيس التركي اوزال على هذه التصريحات قائلا :(تركيا اقوى دولة في الشرق الاوسط في الوقت الراهن ، وهي قوية بما فيه الكفاية للنهوض بدورها الخاص وليس كشرطي للغرب في المنطقة) ، واعادت تركيا بعد تحرير الكويت طرح موضوع مشروع انابيب السلام وتزويد دول مجلس التعاون الخليجي العربي ، اضافة الى امداد اسرائيل بالمياه ، وهذا يعني ان تركيا قد ادمجت اسرائيل فعليا ضمن المنطقة العربية لتصبح أمرا واقعا[٨٥].

أفضت التطورات اثناء حرب الخليج الثانية في شباط ١٩٩١ ثم تحرير الكويت وبروز الضعف العربي على اقصى مدى ، الى تسارع الخطوات باتجاه اقامة علاقات معلنة ووثيقة بين تركيا واسرائيل ، فقد كانت الحرب بداية تقارب اوثق بينهما (لتماثل الدوافع والاهداف في موقفهما ازاء العراق) خلال

الحرب وما بعدها ، وذلك لان تعاظم قدرات العراق العسكرية لم يكن مصدر قلق وازعاج لاسرائيل فحسب ، بل وللمؤسسة العسكرية والقيادة السياسية التركية ايضا(٨٦).

بعد اخراج العراق من الكويت بالقوة ، استمرت تركيا بتطوير علاقاتها مع اسرائيل على حساب العراق اولا والعرب ثانيا ، وجرت مشاورات بين الرئيس التركي اوزال وزعيم حزب العمال الاسرائيلي بيريز في امستردام عاصمة هولندا في ٨/نيسان/١٩٩١ وذلك اثناء حضورهما ندوة لمناقشة القضايا الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وحرب تحرير الكويت(٨٧).

بعد نهاية العمليات العسكرية في الكويت في شباط ١٩٩١ ، استمرت تركيا بطرح القضايا السياسية في الشرق الاوسط، لان الحرب قد احدثت تغيرات استيراتيجية وامنية تدفع نحو تشكيل جديد للمنطقة على انقاض النظام الاقليمي العربي والذي يكفل أشراك تركيا واسرائيل والاقطار العربية في مشاريع المياه الاقليمية ، اذ ان الحرب المقبلة في المنطقة يمكن ان تنشب بسبب المياه وليس الارض ، وحيث ان –العراق – والوطن العربي يمتلك النفط ويعاني من نقص المياه ، مقابل امتلاك تركيا فائض من المياه ، لذلك تركيا تطرح بقوة معادلة (المياه مقابل النفط)(٨٨).

بعد هزيمة العراق عسكريا في حرب تحرير الكويت ، ظهرت سياسة تركية جديدة ازاء العراق ، وبدأت معالم هذه السياسة تظهر في اواسط عام ١٩٩١ ، وخططت تركيا للنهوض بدور فاعل في العراق او الشرق الاوسط ، ولعبت سياسة واضحة ضد العراق أستجابة للرغبات الامريكية والاسرائيلية من خلال المعطيات الاتية(٨٩):

١- تحريض ودعم الاكراد مرحليا في شمال العراق بعد توقف الحرب.

٢- فتحت حدودها لاستقبال ما يقارب نصف مليون من الاكراد بعد ان تعرضوا للمهاجمة من الحكومة العراقية ، وساعدت في اعادتهم ثانية الى العراق في اطار خطة (المناطق الامنة) وبأشراف دولي.

٣- شكلت تركيا بمساعدة دول غربية ما أطلق عليه قوة للتدخل السريع في مناطقها الجنوبية – الشرقية لحماية المتمردين الاكراد من تجدد العمليات العسكرية ضدهم .

٤- بدأت القيادة التركية في تبني سياسة اكثر تسامح وتعاون ازاء الاكراد والتركمان العراقيين ، وتسهيل مهمة لجوئهم اليها للضغط على العراق.

٥- تبنت تركيا استيراتيجية تتمحور حول اختراقها المستمر لشمال العراق على شكل عمليات مسلحة داخل الاراضي العراقية واستغلال غياب السلطة، وفي آب ١٩٩١ سُأل وزير خارجية تركيا صفا جيراي عن مشلكة المياه بين العراق وتركيا وكذلك سوريا فاجاب :(ان كمية المياه التي سمحت تركيا بانسيابها الى العراق وسوريا كانت كافية للحاجات القصوى لهذين البلدين ، وان تركيا استفادت من المياه في اراضيها التي تحت سيادتها بطريقة عقلانية مثلى وصحيحة)(٩٠).

وفي ٤ – ٨ آب ١٩٩١ عُقد المؤتمر الاسلامي العشرون لوزارء الخارجية في اسطنبول ، وجاء انعقاد المؤتمر في وقت هام وحاسم في تاريخ العالم الاسلامي في ضوء التحديات الضخمة التي

تواجهه في هذه المرحلة ، وخاصة تلك الكارثة الناجمة عن ازمة احتلال العراق للكويت ، ورحب المجتمعون في المؤتمر باستعادة الكويت سيادتها واستقلالها ووحدة اراضيها وبعودة حكومتها الشرعية ، واكد المؤتمر على ضرورة اجبار العراق على تنفيذ كافة قرارت مجلس الامن الدولي الصادرة بشأن ازمة الكويت وتداعياتها ، وضمان عدم تكرار عدوان عراقي جديد لدول الجوار ، وابدى المجتمعون استيائهم لان العراق لم يمتثل بشكل كامل للقرارت الصادرة من الامم المتحدة ، واكدت تركيا في المؤتمر بضرورة استمرار فرض العقوبات على العراق التي اقرها مجلس الامن(٩١).

واثناء انعقاد ذلك المؤتمر وفي ٦ آب ١٩٩١ ، كانت الطائرات التركية تشن هجوم جوي على معسكرات حزب العمال الكردستاني PKK في شمال العراق، وقدرت المساحة التي تعرضت للهجوم بحوالي ١٧ كيلو مترا مربعا ، وشكلت عمليات تركيا العسكرية في شمال العراق احد اهم اوجه استمرارية سياستها العدائية اتجاه العراق في مرحلة ما بعد حرب تحرير الكويت ، حتى بعد التغير في اشخاص صانعي السياسة التركية بعد وصول سليمان ديميريل الى رئاسة الحكومة اثر انتخابات ١٩٩١ البرلمانية(٩٢).

اعتبر ديميريل بحسابات تكتيكية وهو الاشد عدائا للعراق بان الظروف الراهنة غير ناضجة لاقامة مناخ من السلام والاستقرار في المنطقة ، وان عدم الوضوح يسود المنطقة ، وان الوضع في العراق وعلاقاته مع باقي المنظومة الدولية لم يعد الى حالته الطبيعية ، وان أحترام وحدة اراضي العراق امر مهم للمحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة ، وان احترام العراق لقرارات مجلس الامن ضروري جدا لاعادة قبوله عضوا في المجموعة الدولية(٩٣).

وفي تشرين اول ١٩٩١ قامت تركيا بعملية عسكرية واسعة النطاق في الجنوب الشرقي من تركيا وفي شمال العراق بسبب تصعيد حزب العمال الكردستاني نشاطاته ضد الحكومة التركية ، وفي ١٨/كانون اول/١٩٩١ وجه تورغوت اوزال التهديدات المباشرة ضد العراق بالتدخل العسكري لصالح اكراد العراق ، وهو ما اعتبره العراق ومصادرعربية مؤشرا لطموح تركي اقليمي قد يكون بلا حدود ومبررا للاستفزاز واثارة الشكوك من قبل الدول المجاورة(٩٤)

ثانيا : الموقف من الدول العربية :

منذ بداية عام ١٩٩٠ واثناء ازمة الكويت وبعيد تحريرها كانت النظرة الامريكية الى الدور التركي الاقليمي تأخذ ابعاد جديدة ، وتميزت تلك السياسة الامريكية باعطاء تركيا دورا مهما ومحوريا في الشرق الاوسط ، سواء على صعيد العلاقات التركية – العراقية او حتى العربية والاسرائيلية ، وذلك لان موقع تركيا الجغرافي والسياسي في الشرق الاوسط يتأثر بتطور النظام الامني في منطقة الخليج العربي خاصة والشرق الاوسط عامة ، ولان القضايا الامنية في ازمة الكويت اخذت اولوية في اهتمامات الولايات المتحدة ، فان تركيا في الحسابات الامريكية اخذت ركنا اساسيا في بناء نظام امني

واسع في العراق والخليج العربي ، هذا ما دفع الاتراك بتوظيف دورهم المهم في حسابات الولايات المتحدة الاقليمية ، وتحقيق اهداف استيراتيجية اقليمية متماسكة على حساب المنظومة العربية برمتها.

تزايد الدعم الامريكي لتركيا بعيد حرب الخليج الثانية على حساب العرب ، وظهر اهتمام تركيا في المنطقة عبر قيامها بدور امني وعسكري ، اذ حرصت الولايات المتحدة من خلال اشراك تركيا في ترتيبات امنية مستقبلية لحماية مصالحها في المنطقة ودعم تطالعاتها لتأدية دور قيادي لتغدو قوة اقليمية متفوقة وتقويتها بكل الوسائل العسكرية والاقتصادية ، وهذا ما عبر عنه اوزال في ١٩٩١/٢/١٧ عندما قال :(ان تركيا مستعدة للقيام بدور فعال في المنطقة لايجاد ترتيبات امنية وسياسية دائمة)[٩٥].

بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، كانت تركيا تراقب الوضع العربي المتصدع وحالة الضعف الامني وسوء العلاقة بين الدول العربية ، ومن جراء الدعم الامريكي لتركيا ، ذلك جعلها ترحب بافكار مشروع الشرق الاوسط الجديد وقيامها بدور اقليمي فاعل ، وهذا ما اعلن عنه الرئيس التركي في اعقاب الحرب ، وفي ١٩٩١/٢/٢٥ في ختام مباحثات الرئيس التركي مع الرئيس الامريكي جورج بوش قائلا :(ان تركيا تشارك بدور فعال في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط) ، وعلق حينها الرئيس الامريكي قائلا :(تركيا رغم بعض مشاكلها في المجال الاقتصادي ، قد تنهض بدور هام في نظام ما بعد الحرب)[٩٦].

اخذ الدور التركي في التعاظم في الدائرة العربية من جراء بعض المعطيات مثل ، انكماش النظام العراقي وزيادة وتيرة التقارب العربي – الاسرائيلي ، اضافة الى بروز اهمية عنصر الثروة المائية ، ووفق تلك المعطيات اعلن الرئيس التركي اوزال تصوره عن دور تركيا في المشروع العربي (الشرق الاوسطي) لما بعد حرب الخليج الثانية ، وفي مقال كتبه اوزال ونشرته صحيفة الشرق الاوسط التي تصدر في لندن بتاريخ ١٩٩١/٢/١٧جاء فيه :

(....ومن الحقائق التاريخية بامكاننا جلب السلام للمنطقة ، وتركيا مستعدة للقيام بدور فعال بهذا الخصوص ، ونحن مستعدون لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصاديا مثل مشاريع تنمية الموارد المائية ، او ايصال المياه التركية الى شبه الجزيرة العربية في خطوط تسير جنبا الى جنب مع انابيب النفط والغاز القادمة الى تركيا....)[٩٧].

وقد بدأت تركيا بتهيأة نفسها للقيام بهذه المشاريع ، والتعاون مع اسرائيل لوضع ترتيبات سياسية وامنية للمنطقة وبدعم من الولايات المتحدة ، وهذا ما اكدته تصريحات الرئيس الامريكي بوش في ٢٥/آذار/١٩٩١ حول امكانية تركيا ان تلعب دورا هاما في المنطقة وكذلك رد الرئيس التركي اوزال عليه:(بان تركيا ستكون فاعلة وقادرة لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط)[٩٨].

كانت تركيا تراقب العلاقات والمواقف الاقليمية ، فالصحافة الايرانية اندفعت بقوة للهجوم على المملكة العربية السعودية في ٥ نيسان ١٩٩١ ، وكان ذلك ردا على بيان وزارء خارجية مجلس التعاون

للخليج العربي والذي وضع ضوابط صارمة لمراسيم الحج وقدسيته والذي استفز ايران ومنعها من القيام بأعمال شغب ، وطالبت الصحافة الايرانية المسؤولين السعوديين بتسهيل اداء هذا الواجب المقدس (الحج) بدلا من نقض العهود واقامة (عراقيل) امام المسلمين الايرانيين الراغبين في اداءه وتصرفهم بحرية اكبر ، واكدت الصحافة الايرنية بان السعوديين ملزمون بالتقيد بشان عدد الحجاج ، وحق الايرانيين في تنظيم اجتماعات سياسية حاشدة وتظاهرات احتجاج اثناء الحج[٩٩].

ومن الطبيعي في هذه الحالة ان تحاول تركيا ولتحقيق أهدافها ابقاء العلاقات السعودية – الايرانية في وضع متوتر ، والاستفادة من الخلاف والاختلاف في طبيعية النظامين وتحالفاتهما اضافة الى مذهبيهما المختلفين والمتعارضين ، وتعمل تركيا بقوة لابقاءالعراق تحت الحصار الذي يمكن لتركيا ان تستفيد منه باكثر من وسيلة ، وتلاحظ تركيا ايضا تواجد اسرائيل في العاصمة القطرية (الدوحة) ، هذه المعطيات تراها انقرة بوضوح اضافة الى الموقف الامريكي القوي لدعم أنقرة وكل ذلك يصب بقوة في مصلحة تركيا[١٠٠].

تأثرث العلاقات العربية – التركية بالتحول السياسي والثقافي في الغرب (العولمة) ، وهذا التحول اخترق الجسد السياسي في الوطن العربي ، وحَول تركيا الى كيان مطابق للنهج الامريكي بعد ان كان متحفظا ، وتغيرت بسبب الموقف التركي تجاه طبيعية الصراع العربي – الاسرائيلي وجعل اغلبية العرب تقف اخيرا في صف واحد مع تركيا ، مما ضيق الى حد كبير الفجوة التي كانت تفصل بين الطرفين في هذه القضية ، واهْمل العائق التاريخي في العلاقات العربية – التركية او على الاقل قد همش عند الاكثرية العربية ، وهذا مهد السبيل الى التطبيع الذي شجع على التعاون من دون ان يمحو الصراعات التي يمكن التحكم فيها ، كتلك الصراعات حول المياه او النفوذ، وبذلك بقت تركيا هي الاقوى [١٠١].

اخذت العلاقات العربية – التركية والعلاقات التركية – العراقية منحنيات اخرى اكثر وضوح من الجانب التركي بعد عام ١٩٩١ وتداعياته ، وكانت قائمة على تقديم مصلحة تركيا على حساب العراق والعرب ، فعلى مستوى العلاقات العربية – التركية ، وبعد ان هدأت الاعمال العسكرية في الكويت والخليج العربي بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وخروج العراق منها مهزوما ، توجه الامريكان بقوة في نهاية عام ١٩٩١ومطلع عام ١٩٩٢ لاعطاء تركيا دورا اكبر مما كانت عليه في السابق ، وفي سياسة الشرق الاوسط والجزيرة العربية تحديدا ، واعادة الولايات المتحدة لتركيا حجمها الطبيعي مع دول الجوار التركي ، وتوافر لديها حرية الحركة لقواتها العسكرية مع تواجد القواعد الامريكية في تركيا ، وتوافرات لها الفرص للتوجه جنوبا نحو الجزيرة العربية برعاية امريكية في حال تعرض دول الخليج لاي خطر ايراني او حتى لقلاقل داخلية قد تهدد الانظمة القائمة هناك[١٠٢].

ثالثا : العلاقات (العربية – العراقية) – التركية بعد عام ١٩٩١:

ازدادت الجرأة التركية بالتحرك نحوأستيعاب العرب لصالح اسرائيل ، ففي ١٥/تموز/١٩٩٢ زار الرئيس الاسرائيلي حاييم هرتروغ تركيا وبحث مع الساسة الاتراك التقارب التركي لاسرائيل والعمل على تقويته ، وفي نفس الشهر سافر وزير السياحة التركي الى اسرائيل لاول مرة وناقش المشاريع السياحية المشتركة بين مصر وتركيا واسرائيل في حوض شرق البحر المتوسط(١٠٣).

وعلى صعيد العلاقات العراقية – التركية شهد عام ١٩٩٢ تطورا ملحوظا ، فكانت دوبلماسية تركيا تجاه العراق اكثر حساسية ووضوح ، ففي ٢٤/تموز/١٩٩٢ قال ديميريل موجها كلامه للعراق:(ان المياه التي تنبع من تركيا هي ملك لتركيا ، والنفط هو ملك للبلدان التي ينبع منها ، ونحن لا نقول لهم اننا نريد مشاركتهم نفطهم ، كما اننا لا نريد مشاركتهم مياهنا)(١٠٤).

وفي ٧ ايلول ١٩٩٢ قال اوزال :(ان هدف الارهاب هو السدود التي بنيناها من اموالنا على نهر الفرات ، فالارهاب يريد خنقنا ، واننا لن نمس بسوء شعب العراق وسوريا ، وعندما انشأنا سد كيبان قامت قيامة العراق ، وعندما انشأنا سد اتاتورك كذلك وقف العراق ضدنا ومعه بعض العرب)(١٠٥).

وجاء عام ١٩٩٣ ، لتبقى السياسة التركية تراوح مكانها ، وقد حصلت تركيا على دافع اكبر للتوجه الى المشروع الشرق الاوسطي بسبب توقيع اطراف عربية اتفاقيات سلام مع اسرائيل والانفتاح معها في مجالات مختلفة ، وقام حكمت كيشتشين وزير خارجية تركيا بزيارة الى الاردن في ٥/تموز/١٩٩٣ ،، واجرى الوزير التركي محادثات عن عملية التسوية السلمية بين العرب وأسرائيل والبحث في القضايا الاقليمية ودور تركيا فيها ، والمفاوضات المتعددة الاطراف الخاصة بالمياه، وفي العام التالي تم توقيع الاردن معاهدة السلام في وادي عربة عام ١٩٩٤، وهذا ينسجم والتحرك التركي (١٠٦).

وحرصت تركيا وفي اكثر المناسبات لاظهار حسن النية في أظهار سياسة متوازية بين العرب واسرائيل ، لتحقيق اعلى المكاسب من العرب ، فجاء الاعتراف الفلسطيني بالدولة الاسرائيلية فرصة لتركيا للانفتاح اكثر نحو اسرائيل ، ووصفت تانسوشيلر رئيسة الحكومة التركية انذاك القرار الفلسطيني بالخطوة الشجاعة وهي تصف اتفاق (غزة – اريحا)، وفي ٢٥ – ٢٦ ايلول ١٩٩٣ عندما حضر ياسر عرفات في زيارة لانقرة ، وخلال تلك الزيارة اعلن الاتراك عن مساهمة بمليوني دولار لصالح صندوق اعمار غزة – اريحا(١٠٧).

وكانت تركيا تراقب الوضع السياسي العراقي ، ورفضت اقامة دولة كردية في شمال العراق ، وبالرغم من موافقة تركيا على أضعاف العراق ، الا انها لا تريده مقسما الى دويلات متطاحنة ، فتحركت الدوبلماسية التركية لدى دول الجوار الكردي ، ودعت سوريا وايران في شباط /١٩٩٢ الى اجتماع حول الموضوع ، وتكرر الاجتماع في حزيران / ١٩٩٣ ، وقد نجحت تركيا حينها في وقف الاندفاعية الكردية في شمال العراق وافشال اي محاولة حل للقضية الكردية تعترض عليه دول الجوار الكردي(١٠٨).

وفي ١٩٩٣/٩/١٩ وتاكيدا للموقف التركي تجاه الدولة الكردية شمال العراق ونكاية بالحكومة العراقية ولخلط الاوراق ، بدأت تركيا في توجيه اذاعة باللغة الكردية لشمال العراق ، وذلك في الوقت الذي تقرر انشاء مركز للاستخبارات التركية في اربيل في شمال العراق لجمع المعلومات حول حزب PKk الذي يشن حربا ضد تركيا ، وان وحدات الاستخبارات التركية ستعمل بالتنسيق مع استخبارات البيشمركة الكردية ، في محاولة من جانب جلال الطالباني ومسعود البرزاني لاثبات حسن نيتهم تجاه تركيا(١٠٩).

وفي مطلع عام ١٩٩٤ ، قام الرئيس الاسرائيلي وايزمن بزيارة الى تركيا ، زار فيها مشروع تطوير جنوب الاناضول للمياه ، وقد احدثت تلك الزيارة ردودا اعلامية صاخبة داخل تركيا ، وخصوصا في الاوساط الاسلامية ، فقد كتبت صحيفة (ميللي غازيته) لسان حال حزب الرفاه الاسلامي مقالة افتتاحية مثيرة للجدل تستقرأ فيها الدبلوماسية التركية وذلك في ١٩٩٤/١/٢٨ قالت فيها:(ان تركيا لعبت ورقة اسرائيل بالوقوف الى جانب امريكا في حرب الخليج الثانية ، وتريد اليوم ان تلعب الورقة نفسها في مشروع الغاب (GAP) ، في بيع مياهها الى اسرائيل ، فالغاء المقاطعة غير المباشرة مع اسرائيل من قبل دول مجلس التعاون الخليجي ورفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ، تبعها كل من تونس والمغرب وموريتانيا وجيبوتي ، يوضح مؤشر واقعي لتركيا بان اسرائيل ستتواجد بقوة في الاسواق العربية ، وهذا التعاون العربي – الاسرائيلي سيؤدي بالضرورة الى نتائج اقتصادية طيبة لتركيا ، وهي تدرك جيدا حجم واتساع وأهمية الاسواق العربية للاقتصاد التركي)(١١١).

كانت تركيا تخطط بشكل خطير أتجاه العراق بعد أضعافه عسكريا ، ففي ٦/تموز/١٩٩٤ اتضح ان اوزال كان يريد احتواء (الموصل وكركوك) ، وقد كشف اوزال عن ذلك في اجتماع مغلق عقده مع رئيس الحكومة انذاك ورئيس الاركان نجيب طوروقتاني ، ولكن الخطة واجهت معارضة من جانب اقبولوت زعيم حزب (الوطن الام) الذي اعتبرها (خطأ سياسي) ، وكان زعيم حزب الام والمقرب من اوزال مثقلا بهذا السر الخطير ، وقال ان كشفه خطر كبير على علاقاتنا مع الدول الجوار العربي والاسلامي ، والاخطر ان الرئيس بوش قد وافق على هذا الاحتلال للموصل وكركوك ، ولكن اوزال كان يؤكد على ذلك بحجة المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك(١١٢).

استمرت السياسة التركية تجاه العراق بالمراوغة ومحاولة الكسب السياسي والاقتصادي ، فالضغوط الداخلية الاقتصادية المتزايدة على الحكومة التركية الزمها تغيير شكل موقفها من الحصار الاقتصادي على العراق ، وفي نهاية عام ١٩٩٤ ، بدأت الدعوة الى تخفيف هذا الحصار ، او رفعه ، حيث اظهرت الاوساط السياسية التركية بما فيها الرئيس التركي الاسبق سليمان ديميريل بالتأكيد على ضرورة رفع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ، ولاسيما وهو الاهم ان هذا الحصار قد الحق خسائر اقتصادية كبيرة بتركيا(١١٣).

وجاء عام ١٩٩٥ ، لتتوجه تركيا وتندفع اكثر باتجاه اسرائيل ، ففي تشرين اول من نفس العام رددت مؤسسات صهيونية تهتم بتحليل الاحداث المرتبطة بمستقبل الصراع العربي – الصهيوني ، وجاء في احدى دراساتها المنشورة :(ان الاعلان عن قيام حلف اقليمي بين تركيا واسرائيل ، هدفه فرض هيمنة عسكرية واقتصادية وامنية على المنطقة ، بحيث تسهم هذه الهيمنة وفي وضع قيود على تسلح الدول العربية ، وبصفة خاصة على تلك الدول التي تتقاطع توجهاتها بقوة مع الولايات المتحدة)[١١٤].

واستمرت السياسة العدوانية التركية تجاه العراق ، ففي مطلع آذار/١٩٩٥ ، اعلن رئيس الاركان التركي السابق طورومتالي والذي سبق وان عارض التدخل التركي في العراق عام ١٩٩١ ، تأييده للتدخل في شمال العراق ، بدعوى توفر الشروط الفنية اللازمة لها ، وصرح مسؤول عسكري تركي رفيع المستوى قائلا: (ان عدم دخول شمال العراق في عام ١٩٩١ كان بسبب عقبات فنية ، وعملت تركيا على سد هذه الثغرات من التدريب والتجهيز بحيث تحقق اهدافها بعد الدخول في غضون اسبوعين) ، واكد القائد العسكري ، بان التدخل في شمال العراق عام ١٩٩٢ كان تمرين لعمليات احتلال قادمة اكثر اتساعا وديمومة)[١١٥].

وكأجراء فعلي لهذه التصريحات ، وفي ٦/آذار/١٩٩٥ ، صرحت تانسوشيللر رئيسة الحكومة التركية ، بعد اسبوع من بدأ العمليات العسكرية التركية في شمال العراق :(ان دخول القوات التركية الى شمال العراق لا يعني انتهاكا لسيادة العراق ، لان المنطقة الشمالية لم تعد ملكا لاحد) وقالت في ٢٥ /آذار/١٩٩٥ :(ان العملية العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي في شمال العراق ضد المتمردين الاكراد اعضاء حزب العمال الكردي PkK مجرد دفاع عن النفس وستكلل بالنجاح وسيستفيد العالم كله)[١١٦].

استمرت السياسة التركية تجاه العرب من خلال الاستهانة والمراوغة ، ففي ٢٣/شباط/١٩٩٦ وقعت تركيا مع اسرائيل الاتفاق العسكري والامني ، في محاولة لاعادة التوازن مع العرب كما كان ، ولكن هذا التوازن مالت كفته بقوة لصالح اسرائيل ، وهكذا بدأ التحول التركي نحو اسرائيل اكثر وضوح ، وان سبب مهم ادى الى هذا الميل ، فمباحثات التسوية العربية – الاسرائيلية حول القضية الفلسطينية قد اتاحت الفرصة امام تركيا للاقتراب من اسرائيل ، ولكي تكون اكثر تحرر من الضغط العربي ، والذي دفعها للتعاون بقوة مع اسرائيل ومحاولة اضعاف سورية للحد من مطالبتها المستمرة باقتسام مياه نهر الفرات ، والسبب الآخر المهم كذلك هو تجديد دعوة تركيا لاعادة لواء الاسكندرونه السوري الذي تعتبره مغتصب منذ زمن قديم[١١٧].

وعادت تركيا الى سياسة الخديعة اتجاه العراق بعد كل ما قدمتة للولايات المتحدة وأسرائيل ، حيث قالت تانسوشيللر وزيرة الخارجية التركية في ١٩٩٦/٩/٦ :(ان تركيا ترفض السماح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة انجيرلك لشن غارات على العراق) ، اما الرئيس ديميريل فقد صرح في ١٩٩٦/٩/١٨

قائلا :(ان تركيا لن تسمح باتسخدام قواعدها الجوية لتوجيه ضربة امريكية اخرى ضد العراق ، وان تركيا لا ترغب في التورط في الوضع الحالي مع العراق)[١١٨].

في نفس الوقت كانت تركيا تراقب التطور العسكري والتقني الاسرائيلي ، وترى كذلك حالة التداعي والافلاس العربي بعد ازمة الكويت والتخلي عن معالجة مجاعة الشعب العراقي ، ففي عام ١٩٩٧ استثمرت اسرائيل جميع مواردها القومية وصولا لاقصى درجات التعبئة ، وعلى هذا الاساس فان الانفاق العسكري الاسرائيلي كان متفوقا على الانفاق العسكري لاي قطر عربي ، ففي ذات العام قدرت الموازنة الاسرائيلية للانفاق العسكري ٢٩ مليار دولار ، خصص نصفها لشؤون الدفاع ، بينما بلغت الموازنة العسكرية لدول الطوق العربي ، سوريا ، لبنان ، الاردن ، مصر ، ٣٣ مليار دولار ، وقدر الانفاق الدفاعي فيها ٩ مليار دولار[١١٩].

وذهبت تركيا الى اسرائيل للاستعانة بها فيما يخص موضوع تدخلاتها في شمال العراق ،ففي المجال الامني عانت تركيا من عمليات حزب العمال الكردي بالتعاون مع منظمات يسارية واسلامية ، فاستعانت تركيا بالخبرة الاسرائيلية في هذا الميدان ، وان اسرائيل لم تكن بعيدة عن (مشروع انقرة) لاقامة حزام امني في الاراضي العراقية المتاخمة للحدود التركية لمنع تسلل عناصر حزب العمال ، وقامت اسرائيل بنصب معدات تنصت الكترونية في الحدود التركية العراقية وكذلك لرصد ومتابعة كافة التحركات العسكرية في سوريا او ايران وجمع المعلومات عنها ، مقابل مساعدة اسرائيلة لتركيا في تجهيز المنطقة الامنية المعلن عنها في شمال العراق بما تحتاجه من معدات فنية [١٢٠].

استمر الضغط التركي السياسي على العرب ، فأثناء زيارة مسعوديلماظ نائب رئيس الوزراء وزعيم حزب الوطن ألأم الى الاردن ٧ – ٨ /ايلول/١٩٩٨ ، لبحث التعاون بين البلدين في مجال استضافة فريق من الخبراء والتدريب للطيارين الاردنيين على طائرات اف ١٦ التي حصل عليها الاردن من الولايات المتحدة ، وان الزيارة تلك جاءت ضمن جهود مسعود يلماظ لاقناع الاردن بالمشاركة في التحالف الاسرائيلي – التركي ، باعتباره لا يستهدف اي دولة ثالثة[١٢١].

أزدادت قوة العلاقات التركية – الاسرائيلية ، وكانت تركيا تضغط على العرب باتجاه دفعهم نحو اسرائيل ، وفي نفس الوقت فهي لا تنسى العراق وتراقبه بدقة ، ففي ٥/ايلول/١٩٩٨ قال رئيس الوزارء الاسرائيلي بنياين نتنياهو :(تركيا واسرائيل نعمل من اجل تحويل التعاون التركي – الاسرائيلي الى نظام امني اقليمي ، فنحن محاطون بانظمة ثورية تطور صواريخ بالستية مجهزة برؤوس غير تقليدية وقاردة على اطلاقها ، وهذه الانظمة مثل العراق ... تشكل خطرا جديا على كلينا)[١٢٢].

وجاء عام ١٩٩٩ وهو العام الاخير في عقد التدهور العربي في ازمة احتلال العراق للكويت ، ويحمل معه كل الركائز والثوابت التركية الاسرائيلية تجاه العرب والعراق ، ففي ١٩٩٩/٢/٢ ، قام وفد اسرائيلي عسكري بزيارة تركيا واجتمع مع رئيس الاركان التركي الجنرال حلمي اوزكوك لوضع برنامج تعاون عسكري للعام ١٩٩٩ ، ودراسة الخطوات اللازمة في مجال التصنيع العسكري وخاصة

لصواريخ (السهم – غيتس) المضادة للصورايخ البالستية وصواريخ (بوباي ٢٠) جو – ارض متوسط المدى ، ومناقشة تفاصيل المناورات التركية –الاسرئيلية– الامريكية الجديدة ومناقشة مستقبل العلاقات مع العرب وخاصة الاردن[١٢٣].

وعلى الرغم مما تعرض له العراق من ضربات امريكية في خلال عقد التسعينات ، وكذلك الحصار الذي فرض عليه فان اسرائيل اعتبرت العراق ومنذ عام ١٩٩١ ما زال يشكل خطورة وتهديد لاسرائيل وهو الاكثر عداءا لها ، وكذلك فالعراق من وجهة نظر اسرائيل وتركيا شكل مركز ثقل للنظام الاقليمي العربي المراد استبداله من قبل الولايات المتحدة وأسرائيل وتركيا بنظام مرفقي(شرق اوسطي)[١٢٤] .

تميزت السياسة التركية تجاه العرب والعراق بالتعاطف الشكلي والمجاملة لتحقيق مصالحها ، وفي نفس الوقت التبعية للولايات المتحدة الامريكية واسرائيل ، وتنطلق في كل علاقاتها العربية لتحقيق مصالحها الخاصة بعيدا عن الجيرة والاسلام ، فالعرب لا يتجاوزون عند تركيا ان يكونوا سوق تصريف بضائع ووسيلة لتحقيق مصالحها الكبرى حتى وان كان على حساب كل تعقيدات موروث العلاقات التاريخية والدينية وحتى المذهبية ، وكانت العلاقة التركية مع اسرائيل بمثابة تحدي للعرب ، واصبحت تركيا طرفا اقليميا في الصراع بعد ان كان العرب يحسبونها صديقة او على الحياد في الحد الادنى ، والذي قد يكون محسوبا ضمنا في دور المتعاطف مع العرب ، ثم انتقلت العلاقة التركية الاسرائيلية الى علاقة تحالف استيراتيجي ، وهذا بالضرورة على حساب العرب ، وفي ظل الدعم الامريكي وعلى كافة المستويات اخذت العلاقات التركية – الاسرائيلية تبدو هي القوة التي تتحكم في النظام الاقليمي العربي ، والذي اخذ يتحول الى نظام (شرق اوسطي).

الخاتمة والاستنتاجات

حاولت تركيا ومنذ عقود ان تتواجد في قضايا الشرق الاوسط، وامتازت سياستها الخارجية في ازمة احتلال العراق للكويت بانها سياسة حاملة للحركة الدوبلماسية الكبيرة وقائمة على المباردة اكثر من ردة الفعل المباشرة في الحدث والتطور السياسي .

جاء عدم مشاركة تركيا بقوات عسكرية فاعلة في عمليات تحرير الكويت انما تنطلق من محاولة لافهام الولايات المتحدة بانها وبغض النظر عن حاجتها المتزايدة للدعم الاميريكي فانها قادرة على ان تكون التلميذ للولايات المتحدة ولكن ليس بالضرورة ان يكون هذا التلميذ مطيعا بشكل أعمى وذلك لبذل جهد واضح للمزاوجة بين العرب وأسرائيل لتحقيق اعظم المكاسب، وأنها اعلنت بشكل واضح بأنها لن ولم تشارك في حرب تحرير الكويت الا بشكل رمزي لكي لا تخرج من حالة الموازنة السياسية بين الاطراف المتنازعة لتحقيق اعلى المكاسب بعيدا عن المبدأية في العلاقات الدولية وكأنها ايقنت بأن النظام السياسي العراقي قد بات قريبا من السقوط .

واستمرت تركيا في علاقتها مع الولايات المتحدة على المستوى الاستيراتيجي في اثناء تلك الازمة في بناء تحالف استراتيجي مع واشنطن ليس من اجل دخولها الحرب لتحرير الكويت وأنما من اجل حصولها على الدعم الامريكي، لان مفهوم ومهام الحلف الاطلسي قد تغيرت بعد نهاية الحرب البارد وقبلها سقوط الشرطي الامريكي المطيع في الخليج العربي وهو شاه ايران في عام ١٩٧٩ ، وكذلك من ادراكها بان واجبات ذلك الحلف قد تخضع للتغيير المستمر.

وفي الجانب الاقتصادي أثناء الازمة فان تركيا عملت جاهدة ووظفت كل عوامل التقارب مع العراق والعرب سواءا على مستوى الجيرة او الدين وحتى المذهبٍ من اجل تحقيق اعلى المكاسب من تلك الازمة ، وابرز ما تجلى في سياستها هو محاولة لتكون الوسيط غير المتضرر في الازمة واعلانها المستمر عن احتواء النزاعات بالطرق السلمية ، وعملت من جانب اخر على التعاون مع اطراف دولية بشكل مباشر لانها– تركيا – تدرك مدى خطورة نتائج الخلافات والنزاعات في المنطقة ،وعملت جاهدة في اعادة الشراكة الجيوستراتيجية والاقتصادية مع العرب لكي تكون موازية ومكافئة للشراكة الامنية مع اسرائيل ، ولم تنسى تركيا ابدا الاستفادة من الجانب الديني والمذهبي والحضاري مع العرب.

وعلى مستوى العلاقات الدولية فأن تركيا بذلت جهدا واضحا لتكون ناشطة في صياغة علاقات متوازنة جديدة مع العرب واسرائيل والعراق في الازمة وبعدها ، وكانها تدرك ولو مرحليا بان القطيعة مع الماضي العثماني اصبحت ضرورة وفتحت الباب امام تأسيس مدخل تعاون دولي وعربي واسرائيلي شامل في رسم علاقات دولية جديدة ، وليس من السهل على تركيا ان تنسى حلمها الذي لازمها في اقامة الامبراطورية العثمانية، لكنها (العثمانية المعاصرة).

فالسياسة التركية مع العراق اثناء الازمة وبعدها كانت سياسة حساسة ، لانها حاولت الاتفاق مع الحكومة العراقية لحل المشاكل العالقة، وفي نفس الوقت احتواء واحتضان الاكراد الفارين من شمال العراق بسبب ملاحقة الدولة لهم ، و كذلك فأن تركيا ساعدت الولايات المتحدة في تحرير الكويت ولو بشكل رمزي بسيط عسكريا، واستفزازها العراق باستمرار ، ومن ثم اندفاعها المتقطع والمجامل بأتجاه انخراطها في دعم القضية الفلسطينية .

كل ذلك يؤشر بأن لدى تركيا دوبلوماسية نشطة مرنة ومتحركة في الازمة وما بعدها ، وحاولت تركيا بشكل غير مباشر وغير معلن تماما ان تبين بأنها بتواجدها في الازمة انما تريد تحقيق حلمها في امتلاك عناصر القوة ويكون أملها المستقبلي .

وعلى الرغم من كل جهود تركيا الدوبلوماسية في الازمة وبعدها ، فأنها تحتاج ان تبذل المزيد من الجهد لتصبح شريكا حقيقيا لا يمكن الاستغناء عنه مع العالم العربي ، وان تركيا بالاساس لما تمتلكه من جيش قوي واقتصاد نامي ومتطور فهي قادرة على اقناع العرب بأنها محل ثقة وخاصة في مجال قواتها العسكرية (المسلمة) التي يمكن ان تكون قادرة على حفظ السلام في المنطقة وعلى المدى

المستقبلي ، وخاصة اذا لقيت تلك القوات الدعم من الدول المؤثرة اقليميا مثل مصر والمملكة العربية السعودية والدور القطري الجديد ، شرط ان لا تتجاوزهم تركيا في المشورة والتنسيق الدائم .

ولابد لتركيا من اعتمادها في علاقاتها الاقليمية على القوى الناعمة المتوافرة لديها(الدين والتاريخ والجغرافية والسياحة والتجارة وتسويق الافكار)،ولان العالم محكوم بظوابط اقوى من تركيا وقواها الناعمة، فيرى الباحث بأنه لا بد لتركيا من العمل مع العراق على اقل تقدير وفق ثوابت سياسية وعدم الارتماء بالمطلق بحضن واشنطن وتل ابيب، ومنها :

– الحوار الجاد الصادق مع دول الجوار، والابتعاد عن التسويف ، وخاصة العراق بغض النظر عن شكل النظام السياسي فيه ، وتكون حوارات فاعلة ومشاركة في الازمات السياسية المتلاحقة في العراق وانتهاج مقاربات وتوافقات سياسية بين الاطراف السياسية العراقية قائمة على (استراتيجية التوازن) لان النفط في العراق لا يزال متوافر بغزارة وانابيب النفط العراقية الممتدة داخل تركيا لازالت شبه فاعلة، ولا تزال السوق العراقية عطشى للشركات وللبضائع التركية، وأية اشكالات سياسية في العراق سوف تنعكس ضررا مباشرا على تركيا وتؤخر فائدتها المرجوة .– بناء علاقات حسنة بالشخصيات السياسية العراقية وتتوسع لتشمل اطراف مثل *الاحزاب الكردية والتركمانية وكافة الاحزاب السياسية العربية بعيدا عن نظرية المؤامرة والانحياز المذهبي المتعصب والعائلي الضعيف في التعامل السياسي والاقتصادي .

– الابتعاد عن سياسة التدخلات المتطرفة بالاقليات الاثنية مثل التركمان العراقيين ، وان التركيز على جبهة التركمان في العراق هي محاولة في غير محلها،لانها تشكل استفزاز للاخرين وهذا خطأ ترتكبه تركيا لان محيط التركمان عربي في الغالب أضافة للمماحكات المتشنجة (العربية–الكردية–التركمانية) وان التركمان لربما هم الحلقة الاضعف على المستوى السياسي والعسكري (اذا صحت التسمية) .

– ان تدخل تركيا في السوق على مستوى التنمية والتجارة العراقية بقوة وان تبدأ من جنوب العراق ثم تنطلق الى الوسط ثم الى الشمال ، لاعطاء تصور لدى العرب في جنوب العراق بأنها لا تمتلك في سلوكها صيغة طائفية وهي في حاجة ماسة لذلك لان الوقت يمر سريعا وفي الظروف الحالية والمستقبل السياسي للمنطقة يمتاز بالتصاعد السيء .

– بناء علاقات اقتصادية وسياسية متوازنة مع الدول العربية سواءا تلك التي تربطها باسرائيل علاقات جيدة او تلك التي تعلن بأنها ليس لها علاقات مع اسرائيل ،لانها ايقنت بأن العرب جميعا بعد كارثة الكويت قد اجمعوا على تغيير خطابهم لان ضعفهم جميعا سواءا كانوا حكام او محكومين اصبح لا يطاق .

– اذابة الشعور عند العرب جميعا والعراقيين خصوصا، والذي مفاده: (بأن تركيا تريد بالدرجة الاولى تحقيق مصالحها مع العرب وعلى حساب كل الروابط الدينية والتاريخية والجيرة وحتى المذهبية، وان

العرب لديها لا يشكلون في افضل الحالات سوى سوق تصريف بضائع ومصدر لتزويدها بالنفط وارض خصبة لزراعة الثقافات المستوردة...) .

الهوامش:

١- فاضل حسين،مشكلة الموصل،دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية في الرأي العام ،ط ٣ ،بغداد، ١٩٧٧ ،ص ٤٠ –٤١. ، هيثم الكيلاني،تركيا والعرب– دراسة في العلاقات العربية– التركية، ط١،العدد ٦،مركزالامارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية، ابوظبي، ١٩٩٦، ص٢٦.

٢- GlegoreLenczowski , The middle East in world affair , Forth edition , Cornel University press , Ithakq and London , p 113 – p 120.

٣- شاكرصابر،تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا،بغداد،مطبعة دارالمعرفة، ١٩٥٥ ،ص ١٦٠.

٤- عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث ، منشورات مطبعة دار الكتاب ، بغداد ١٩٧٨ ،ص ١٧٩، محمد عبدالرحمن يونس ، العرب والاتراك ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد ١١٨ ، محمد عبدالرحمن يونس، ((العرب في تركيا)) ، مجلة اوراق تركية معاصرة ، العدد (١٨) ،السنة (١٤) ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل، ٢٠٠١ ،ص ٤.

٥- مهدية صالح حسن العبيدي،العلاقات العراقية – التركية منعام ١٩٦٨ – ١٩٨٠ ،رسالة ماجستير،جامعة بغداد،كلية القانون والسياسة، ١٩٦٨ ،ص٢٨ ،نقلا عن : عبدالعباس نايف سلمان،العلاقات العراقية – التركية في ضوء النفط والمياه ،جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٨٥ ،ص ١٧.

٦- مهدية صالح العبيدي،مصدرسابق،ص٢٩.

٧- شاكر صابر،مصدر سابق،ص ١٧٢ – ١٧٣ .

٨- Dank wart A.Rustow , Turkish , Travails , Foregin Affairs , p86، وينظر : اميرة محمد الخربوطلي ، العلاقات المصرية – التركية من ١٩٥٢ – ١٩٧١ ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٧٩ ،ص ٨٣.

٩- خليل كنه،العراق أمسه وغده ، بيروت ١٩٦٦ ،ص ٣٠٢.

١٠- عوني عبد الرحمن مصطفى ، العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ،رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القومية ، بغداد ، ١٩٨١ ،ص١٨٠.

١١- ينظر : والتر لاكور ، الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ، المكتب التجاري للطباعة ، بيروت، ١٩٥٩ ،ط١ ،ص٣٤٧.

١٢- مهدية صالح العبيدي ، مصدر سابق،ص٣٩.

١٣- المصدر السابق نفسه،ص ٣٩.

١٤- المصدر السابق نفسه،ص٥٢.

١٥- سعيد حسين الحكيم ، حوض الفرات في العراق ، دراسة هايدرولوجية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، آب ١٩٧٦ ، ص ٣٥٩ – ٣٦٠.

١٦- علي حسين صادق ، حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، ١٩٧٧ ،ص ٣٠ –٣١.

١٧- مهدية صالح العبيدي ، مصدر سابق ،ص ٩٢.

١٨- علي حسين صادق ، مصدر سابق،ص ٢٦٢ – ٢٦٣ .

١٩- المصدر نفسه،ص ٢٦٦.

٢٠- المصدر نفسه،ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

٢١- مهدية صالح العبيدي ، مصدر سابق،ص ١٠٥ .

٢٢- المصدر نفسه،ص ١٠٩.

٢٣- وليام هل،العوامل الاقتصادية في العلاقات التركية – العربية ، الندوة الدولية الثالثة حول تركيا،مجلة المستقبل العربي،عدد ٤٥ ، ١٩٨٢ ،ص ٨١ – ٨٢ .

٢٤- مهدية صالح العبيدي ،مصدرسابق،ص ١١٩.

٢٥- نهى عبد الكريم فرحان، العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية ،معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ،رقم ١٤ ،بغداد ١٩٨٤ ،ص ٧ – ٨.

٢٦- نهى عبدالكريم ،مصدر سابق،ص٨.

٢٧- صحيفة الوطن الكويتية، ١٩٨٣/١١/٢٨، ينظر :http://alwatan.kuwait.tt/

٢٨- وليد رضوان ، العلاقات العربية – التركية ، بيروت ٢٠٠٦ ، ط١ ، ص ١٣٣.

٢٩- فيروز احمد ونوربار هوفسيان وآخرون : تركيا بين البيروقراطية و الحكم العسكري ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ ،ترجمه الى العربية سامر وزار وعدنان بدر،ص ١٤٣.

٣٠- فيليبر وبنس، تركيا والشرق الاوسط ، دارقرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ، ط١ ، ١٩٩٣ ،ص٩٧ ،نقله الى العربية ميخائيل نجم خوري.

٣١-كمال المنوفي،التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،نيسان ١٩٧٦ ،ص ٤٨ ؛ ينظر : وليد رضوان،مصدر سابق، ص ١٣٦ .

٣٢- وليد رضوان،مصدر سابق،ص ١٣٧.

٣٣- فيليب روبنس،مصدر سابق،ص ٩٨ .

٣٤- وليد رضوان،مصدر سابق،ص ١٤٣.

٣٥- المصدر السابق نفسه،ص ١٤٧.

٣٦- فيليب روبنس،مصدر سابق،ص ٩٨ .

٣٧- المصدر السابق نفسه ،ص ٩٨ .

٣٨- المصدر السابق نفسه،ص ١٥١.

٣٩- وليدرضوان،مصدرسابق،ص ١٦٠ .

٤٠- سيمش كماك،موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي، مجلة المستقبل العربي،السنة ٥ ،العدد ٤٥ ،تشرين ثاني، نوفبمر ١٩٨٢ ،ص ١٠٦.

٤١- طارق المجذوب، العلاقات العربية – التركية (التعاون العربي – التركي في مشاريع البنية التحتية : المياه والطاقة الكهربائية) مجلة المستقبل العربي ،العدد ١٨٨ ،تشرين اول ١٩٩٤ ،ص٧٤.

٤٢- وليد رضوان،مصدر سابق،ص ١٩٧.

٤٣- طارق المجذوب، العلاقات العربية – التركية – حوار مستقبلي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ١٩٩٥ ،ص ١٩٣.

٤٤- ابراهيم الداقوق،التاثير المتبادل بين اللغتين العربية والتركية في العهد العثماني،تونس، ١٩٨٨ ،ص ٧٥.

٤٥- ابراهيم الداقوق، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام التركية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ،بيروت ، ١٩٩٦ ،ص ٥٣٣.

٤٦- المصدر السابق نفسه،ص ٥٣٣.

٤٧- نجيب عيسى،مركز دراسات الوحدة العربية،بحوث ومناقشات، نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية والوسائل الاعلامية التركية،مركز دراسات الوحدة العربية،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ،بيروت، ١٩٩٦،ص٣٩١.

٤٨- وليد رضوان،مصدر سابق،ص ١٩٦ – ص ١٩٧ .

٤٩- طارق المجذوب،مصدر سابق،ص ١٨٥.

٥٠- المصدر السابق نفسه .

٥١- جلال عبدالله معوض،تركيا والامن القومي العربي،السياسة المائية والاقليات،مجلة المستقبل العربي،السنة ١٥ ،العدد ١٦٠ ،حزيران ١٩٩٢ ، ص ١١١.

٥٢- فيليب روبنس،مصدر سابق،ص ١٩٨ – ص ١٩٩.

٥٣- علي احسان باغيش،اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،مناقشات الندوة الفكرية،مصدر سابق، ص ١٧٥.

٥٤- مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية بالاهرام،التقرير الاستيراتيجي العربي ، القاهرة ، ١٩٩١ ،ص ١١٠ – ١١١ ؛ ينظر : وليد رضوان،مصدر سابق،ص ٢٠٨

٥٥- صحيفة الحياة اللندنية، ١٩٩٣/٧/٤، ينظر: www.alhayat.com

٥٦- المصدر السابق نفسه .

٥٧- وليدرضوان،مصدرسابق،ص ٢٣٧.

٥٨- اميرة اسماعيل العبيدي،تركيا والتطورات السياسية على الساحة العراقية حتى عام ٢٠٠٤ ،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية،العدد ١٥ ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨١.

٥٩- طارق المجذوب،مصدر سابق،ص ١٨٢ – ٢١٥.

٦٠- فيليب روبنس،مصدر سابق،ص ٨٨.

٦١- وليد رضوان مصدر سابق،ص ٢٠٥.

٦٢- وليد رضوان،مصدر سابق،ص ٢٠٤ – ٢٠٥ ،ينظر : جلال عبدالله،تركيا والامن القومي العربي،مجلة المستقبل العربي العدد ١٦٠ ،حزيران ١٩٩٢ ، ص ٩٦.

٦٣- فيليب روبنس،مصدر سابق،ص ٨٩.

٦٤- مارتن انديك،سياسة ادارة كلينتون حيال الشرق الاوسط،مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣ ،ص ١٩٦ ،ينظر :
Turkish Daily News , 19/3/1990.

٦٥- علي احسان باغيش،مصدر سابق،ص ١٧٦ .

٦٦- محمد نورالدين،تركيا في الزمن المتحول،قلق الهوية وصراع الخيارات ،بيروت،رياض الريس للنشر، ١٩٩٧ ،ط١ ،ص ٢٣٦ – ٢٣٧.

٦٧- نازلي معوض،التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة،العلاقات العربية – التركية من منظور عربي،معهد البحوث والدراسات العربية،ج١ ،القاهرة، ١٩٩١ ،ص ٣٤٥ – ٣٤٧.

٦٨- وليد رضوان،مصدر سابق،ص ١٩٩.

٦٩- نيفين عبدالخالق، فكر نتيناهو، مجلة المستقبل العربي،العدد ٢٣٨ ،كانون ثاني ١٩٩٨ ،ص ٤٥ – ٤٦.

٧٠- وليد الخالدي ،بيئة الشرق الاوسط فيما بعد الحرب،واشنطن،مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣ ،ص٦٧

٧١- حلمي عبد الكريم الزغبي،الاختراق الاسرائيلي للمنطقة العربية والمخاطر الامنية،الكويت،المؤسسة الجامعية للنشر ١٩٩٥ ،ص ٢٩ – ٣٠ ،ينظر : هيثم الكيلاني،الامن القومي العربي،المؤتمر القومي العربي،ط١ ،بيروت، ١٩٩٩ ،ص ٢٩٧.

٧٢- محمد حسنين هكيل،الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق،القاهرة، ٢٠٠٣ ،الشركة العربية للنشر العربي،ط٢ ،ص ٤٢٤.

٧٣- جمال زكريا قاسم ،تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر،دول الخليج العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني حتى الغزو وتحرير الكويت،مجلة (٥) ،القاهرة،دار الفكر العربي، ٢٠٠١ ،ص٤٥٤.

٧٤- نازلي معوض،مصدر سابق ،ص ٣٥٠.

٧٥- اكمل الدين احسان واخرون،معهد البحوث والدراسات العربية،العلاقات العربية التركية من المنظورين العربي والتركي،العلاقات التركية – العربية في ضوء التطورات السياسية المعاصرة (١٩٧٠ – ١٩٩٠) ،القاهرة، ١٩٩١ ، ص ٣١٥.

٧٦- عودة بطرس عودة، حرب الخليج .. من المسؤول،عمان، ١٩٩٢ ،ط٢ ، ص ١٢٤.

٧٧- اكمل الدين واخرون،مصدر سابق،ص ٣١٥.

٧٨- المصدر السابق نفسه،ص ٣١٥.

٧٩- اكمل الدين احسان واخرون،مصدر سابق،ص ٣٢٠.

٨٠- 15/6/1990 , Turkish Daily News ، https://www.google.iq/search?newwindow=1&q=turkisdaily+news&oqh .

٨١- المصدر السابق نفسه .

٨٢- جلال عبدالله معوض،مصدر سابق،ص ١١٠.

٨٣- جلال عبدالله معوض،تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج والجانب الامني ،مجلة شؤون عربية،القاهرة،العدد ٨٩ ،ايلول ١٩٩١ ، ص ٩١.

٨٤- المصدر السابق نفسه،ص٩٢.

٨٥- جلال عبدالله معوض،تركيا والامن القومي العربي،مصدر سابق،ص ١٠٩.

٨٦- ابراهيم خليل العلاف،نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية والصهيونية (١٩٤٨ – ١٩٩٩) ،مجلة دراسات سياسية،بيت الحكمة،العراق، ١٩٩٩ ،ص ١٧.

٨٧- جلال عبدالله معوض،تركيا والامن القومي العربي،مصدر سابق،ص١١١.

٨٨- عوني عبد الرحمن السبعاوي،التحالف التركي – الصهيوني،الابعاد والانعكاسات ،مجلة دراسات سياسية،بغداد،بيت الحكمة، ١٩٩٩ ،ص ٤٥.

٨٩- محمد مصطفى شحاته،الحركة الكردية في العراق وتركيا،مجلة السياسة الدولية، العدد ١٠٧ ،كانون ثاني ١٩٩٢ ،ص ٢٣٢.

٩٠- علي احسان باغيش، مصدر سابق،ص ١٦٥.

٩١- طارق حسني ابوسنه،المؤتمر الاسلامي العشرون لوزراء الخارجية، مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد ١٠٦ ، ١٩٩١ ،ص ١٦٤.

٩٢- وليد رضوان،مصدر سابق،ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

٩٣- طلعت مسلم،مشروع النظام الشرق اوسطي وموقف العرب والاتراك منه، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٦ ، ص ٤١٤.

٩٤- وليد رضوان،العلاقات العربية التركية،مصدر سابق،ص ٢٢٢ – ٢٢٦.

٩٥- المصدر السابق نفسه،ص ١٢٥.

٩٦- محمد خليفة،تركيا وازمة الخليج،مجلة مستقبل العالم الاسلامي،مالطا،العدد ٢ ، ١٩٩١ ،ص ١٠٦.

٩٧- المصدر السابق نفسه .

٩٨- جلال عبدالله معوض،مصدر سابق ،ص ٦١.

٩٩- رياض نجيب الريس،رياح السموم، لندن،ط٥ ، ٢٠٠٢ ،رياض الريس للكتب والنشر،ص ٢٢٠ .

١٠٠- ينظر : المصدر السابق نفسه،ص٢٢٤ .

١٠١- ناصيف حقي واخرون ، الوطن العربي وتركيا ، العلاقات العربية – التركية،حوار مستقبلي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط١ ، ١٩٩٥ ،ص٤٧٤ .

١٠٢- رياض نجيب الريس، رياح السموم،مصدر سابق،ص ٣٩٨ .

١٠٣- وليد رضوان،العلاقات العربية – التركية، مصدر سابق،ص٢١٦ .

١٠٤- المصدر السابق نفسه،ص٢٣٥ .

١٠٥- المصدر السابق نفسه، ٢٣٢ .

١٠٦- جلال عبدالله معوض ،مصدر سابق،ص١١٨ .

١٠٧- صحيفة ميلليت، انقرة، ١١- اب – ١٩٩٣، ينظر :http://www.milliyet.com.tr/

١٠٨- محمد نورالدين،مصدر،مصدر سابق ص٤٤ .

١٠٩- المصدر السابق نفسه،ص٥٨ .

١١٠- مجلة نقطة،انقرة، ٢٢ – اذار – ١٩٩٤ ، ينظر : www.the**point**mag.com/

١١١- اشرف راضي،العلاقات الاسرائيلية – الخليجية،مجلة السياسية الدولية، القاهرة،العدد ١٢٥ – ١٩٩٦ ،ص١٠٥ .

١١٢- محمد نورالدين ،مصدر سابق،ص٢٤٩ .

١١٣- اميره اسماعيل،مصدر سابق،ص٢٨٣ .

١١٤- ابراهيم خليل العلاق،مصدر سابق،ص١٣ .

١١٥- محمد نورالدين،مصدر سابق،ص٢٤٩ .

١١٦- وليد رضوان،مصدرسابق،ص٢٥٠ .

١١٧- ابراهيم خليل العلاق،مصدر سابق،ص١١ .

١١٨- صحيفة الاهرام، ١٩٩٦/٩/١٧، ينظر : www.**alahram**sd.com

١١٩- هيثم الكيلاني،الميدان العسكري – العربي – الاسرائيلي، مجلة شؤون،العدد / ٢٤٢١ ،حزيران ١٩٩٣ ،ص٤٢ .

١٢٠- ابراهيم خليل العلاق، مصدر سابق،ص٢٠ .

١٢١- صحيفة الاهرام ١٩٩٨/٩/٩ ، ينظر : www.**alahram**sd.com

١٢٢- ابراهيم خليل العلاق، مصدر سابق،ص٥ .

١٢٣- جلال عبدالله معوض،مصدر سابق،ص٢٠٠ .

١٢٤- عوني عبدالرحمن السبعاوي،مصدر سابق،ص٤٦ .

قائمة المصادر :

الكتب العربية:

١- ابراهيم الداقوق ، التاثير المتبادل بين اللغتين العربية والتركية في العهد العثماني ، تونس، ١٩٨٨.

٢- خليل كوالترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الاوسط ، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، ١٩٥٩ ،ط١ .

٣- شاكر صابر ،تاريخ الصداقة بين العراق وتركيا ، بغداد ، مطبعة دار المعرفة، ١٩٥٥.

٤- عبدالرزاق الحسني،تاريخ العراق السياسي الحديث ،منشورات مطبعة دار الكتاب،بغداد ١٩٧٨

٥- عبدالعباس نايف سلمان،العلاقات العراقية – التركية في ضوء النفط والمياه ،جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٨٥

٦- فاضل حسين،مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية – التركية وفي الرأي العام،ط ٣ ،بغداد، ١٩٧٧.

٧- فيروز احمد ونوربار هوفسيان وآخرون : تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري،مؤسسة الابحاث العربية،بيروت،ط١ ، ١٩٨٥ ،ترجمه الى العربية سامر وزار وعدنان بدر.

٨- فيليبر وبنس،تركيا والشرق الاوسط،دار قرطبة للنشر والتوثيق والابحاث ،ط١ ،١٩٩٣ ،نقله الى العربية ميخائيل نجم خوري.

٩- نهى عبدالكريم فرحان،العلاقات الاقتصادية العراقية – التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية ،رقم ١٤ ،بغداد ١٩٨٤.

١٠- وليد رضوان،العلاقات العربية – التركية،بيروت ٢٠٠٦ ،ط١.

الكتب الاجنبية :

.Dank wart A.Rustow , Turkish , Travails , Foregin Affairs

GlegoreLenczowski , The middle East in world affair , Forth edition , Cornel University press , Ithakq and London.

اطاريح الدكتوراه :

١- اميرة محمد الخربوطلي ،العلاقات المصرية – التركية من ١٩٥٢ – ١٩٧١ ،رسالة دكتوراه غير منشورة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ١٩٧٩ .

٢- سعيد حسين الحكيم،حوض الفرات في العراق،دراسة هايدرولوجية،اطروحة دكتوراه غير منشورة،كلية الاداب،جامعة بغداد،آب١٩٧٦

رسائل الماجستير :

١- علي حسين صادق،حقوق العراق المكتسبة في مياه الفرات،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية القانون والسياسة،جامعة بغداد، ١٩٧٧.

٢- عوني عبدالرحمن مصطفى،العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢ – ١٩٥٨ ،رسالة ماجستير غير منشورة،المعهد العالي للدراسات القومية،بغداد، ١٩٨١.

٣- مهدية صالح حسن العبيدي،العلاقات العراقية – التركية من عام ١٩٦٨ – ١٩٨٠ ،رسالة ماجستير،جامعة بغداد،كلية القانون والسياسة، ١٩٦٨ ،ص٢٨ ،نقلا عن : عبدالعباس نايف سلمان،العلاقات العراقية – التركية في ضوء النفط والمياه،جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، ١٩٨٥.

المجلات والصحف :

١- ابراهيم الداقوق،نحو خطة جديدة للتحرك على المستوى الاعلامي والتربوي لتغيير صورة العرب في الكتب المدرسية ووسائل الاعلام التركية،مركز دراسات الوحدة العربية ،بحوث ومناقشات الندوة الفكرية ،بيروت ، ١٩٩٦ .

٢- ابراهيم خليل العلاف، نصف قرن من تاريخ العلاقات التركية الصهيونية (١٩٤٨ – ١٩٩٩) ،مجلة دراسات سياسية،بيت الحكمة،العراق، ١٩٩٩ .

٣- اميرة اسماعيل العبيدي،تركيا والتطورات السياسية على الساحة العراقية حتى عام ٢٠٠٤ ،جامعة الموصل،مركز الدراسات الاقليمية، العدد ١٥ ، ٢٠٠٩ .

٤- جلال عبدالله معوض،تركيا والامن القومي العربي، السياسة المائية والاقليات، مجلة المستقبل العربي،السنة ١٥ ،العدد ١٦٠ ،حزيران ١٩٩٢ .

٥- جلال عبدالله ،تركيا والامن القومي العربي ،مجلة المستقبل العربي العدد ١٦٠ ، حزيران ١٩٩٢ .

٦- جلال عبدالله معوض،تركيا والنظام الاقليمي في الشرق الاوسط بعد ازمة الخليج والجانب الامني،مجلة شؤون عربية، القاهرة،العدد ٨٩ ،ايلول ١٩٩١ .

٧- سيمش كماك،موقع تركيا في الحلف الاطلسي واثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي،مجلة المستقبل العربي، السنة ٥ ،العدد ٤٥ ،تشرين ثاني،نوفمبر ١٩٨٢ .

٨- طارق حسني ابوسنه،المؤتمر الاسلامي العشرون لوزراء الخارجية ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة،العدد ١٠٦ ، ١٩٩١ .

٩- طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق اوسطي وموقف العرب والاتراك منه ،مركز دارسات الوحدة العربية،بيروت،١٩٩٦ .

١٠- علي احسان باغيش ،اشكالية المياه واثارها في العلاقات التركية – العربية،مركز دراسات الوحدة العربية،مناقشات الندوة الفكرية .

١١- عوني عبدالرحمن السبعاوي،التحالف التركي – الصهيوني،الابعاد والانعكاسات ، مجلة دراسات سياسية،بغداد،بيت الحكمة، ١٩٩٩ .

١٢- كمال المنوفي،التطورات الجديدة في السياسة الخارجية التركية،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،نيسان ١٩٧٦ .

١٣- مارتن انديك،سياسة ادارة كلينتون حيال الشرق الاوسط،مجلة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٣ .

١٤- محمد خليفة،تركيا وازمة الخليج،مجلة مستقبل العالم الاسلامي،مالطا،العدد ٢ ، ١٩٩١ .

١٥- محمد مصطف شحاته،الحركة الكردية في العراق وتركيا،مجلة السياسة الدولية،العدد ١٠٧ ،كانون ثاني ١٩٩٢ .

١٦- مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية بالاهرام،التقرير الاستيراتيجي العربي ، القاهرة .

١٧- نيفين عبدالخالق،فكر نتيناهو،مجلة المستقبل العربي،العدد ٢٣٨ ،كانون ثاني ١٩٩

١٨- هيثم الكيلاني،الميدان العسكري – العربي – الاسرائيلي مجلة شؤون،العدد / ٢٤٢١ ،حزيران ١٩٩٣ .

١٩- وليام هل،العوامل الاقتصادية فيا لعلاقات التركية – العربية،الندوة الدولية الثالثة حول تركيا،مجلة المستقبل العربي،عدد ٤٥ ، ١٩٨٢

٢٠- صحيفة الاهرام ، ينظر الموقع الالكتروني الاتي :

http://www.ahram.org.eg/

٢١- صحيفة الحياة ، ينظر الموقع الالكتروني الاتي :

http://www.alhayat.com

٢٢- صحيفة الوطن الكويتية ، ينظر الموقع الالكتروني الاتي :

http://www.alwatan.kuwait.tt

٢٣- Turkish Daily News .

http://www.hurriyetdailynews.com/